الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية–أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1971-2016)

من إعداد الطلبة:

- بن وليد فاطمة
- الشريف شريفة

تاريخ المناقشة: 2019/06/13

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
مديـاني محمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد أ	مناقشا
بن لعارية احمد	أستاذ مساعد أ	مشرفا

السنة الجامعية: 2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية–أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1971-2016)

من إعداد الطلبة:

- بن وليد فاطمة
- الشريف شريفة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
مديـاني محمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد أ	مناقشا
بن لعارية احمد	أستاذ مساعد أ	مشرفا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

قال تعالى:(قال ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا ترضاه وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين). **سورة النمل الاية (19)**

الحمد الله حمدا كثيرا يليق بكماله وعظمة صفاته، نحمده على أن وفقنا إلى إتمام هذه الرسالة بلطفه وكرمه وأعطانا الصبر والقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع نحمده حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه وأصلي على وأسلم على من بعثه الإله نورا للعلمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

- ✓ إلى التي لم تتوانى يوما في تربيتي ورعايتي ودفعتني نحو طريق النجاح:

أمي أطال الله في عمرها.

- ✓ إلى الذي لم يبخل على بشيء وضحى براحته في سبيل أن يراني كما أراد:

أبي أطال الله في عمره.

- ✓ إلى كافة **الإخوة والأخوات**، تقديراً وعرفانا لهم على مساعدتهم المادية والمعنوية.
- ✓ إلى كل من يقرأ هذه الصفحات الآن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

بن وليد فاطمة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

اللذين قرن الله طاعته بالإحسان إليهما: ***" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالولدين إحسانا"*** *(سورة الإسراء).*

من تربيت معهم وسندي في هذه الحياة وأعز وأغلى الناس إلى قلبي إخواني وأخواتي.

كل من عرفته في حياتي وكل عزيز على قلبي وكل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي اهدي هذا العمل المتواضع.

الشريف شريفة

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، وخفف عنا وزرنا، وأحلل العقدة من لسانا، وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملك الملوك به استعننا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

ومن باب *"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"* (حديث شريف)، نتوجه بالشكر إلى

الأستاذ الفاضل الدكتور بن لعارية أحمد الذي ساعدنا في اختيار الموضوع وحسن تأطيره طيلة فترة الإنجاز.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم تقييم وإثراء هذا العمل.

وفي الأخير، نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات والرموز	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل الأول	6
المبحث الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم	7
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي محدداته وتقسيماته	7
الفرع الأول: تعريف النفقة العامة	7
الفرع الثاني: محددات الإنفاق العام	8
الفرع الثالث: تقسيمات النفقة العامة	9
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي محدداته ونظرياته	11
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	11
الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي	12
الفرع الثالث: النظريات المفسرة للنمو	14
المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع	19
المطلب الأول: الدراسات العربية	19
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	22
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل الأول	27

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد الفصل الثاني	29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع	30
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	30
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	39
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	42
المطلب الأول: نمذجة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	42
المطلب الثاني: نمذجة أثر نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي	45
المطلب الثالث: نمذجة أثر نفقات التسيير	48
خلاصة الفصل الثاني	53
الخاتمة	55
قائمة المصادر و المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (01)	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر	30
الجدول(02)	تطور النفقات العامة بالجزائر	32
الجدول(03)	تطور نفقات التسيير بالجزائر	34
الجدول(04)	تطور نفقات التجهيز بالجزائر	36
الجدول(05)	تطور عدد السكان النشيطين بالجزائر	38
الجدول(06)	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الأول	42
الجدول(07)	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الأول	43
الجدول(08)	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الأول	44
الجدول(09)	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثاني	45
الجدول(10)	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثاني	46
الجدول(11)	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الأول	47
الجدول(12)	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثالث	48
الجدول(13)	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثالث	49
الجدول(14)	نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الرابع	50
الجدول(15)	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الرابع	51

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(01)	تطور الناتج المحلي بالجزائر	31
الشكل(02)	تطور النفقات العامة بالجزائر	32
الشكل(03)	تطور نفقات التسيير بالجزائر	34
الشكل(04)	تطور نفقات التجهيز بالجزائر	36
الشكل(05)	تطور عدد السكان النشيطين بالجزائر	38
الشكل(06)	النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الأول	44
الشكل(07)	النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الثاني	47
الشكل(08)	النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الثالث	51

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان
الملحق رقم (01)	مخرجات برنامج Eviews للنموذج الأول
الملحق رقم (02)	مخرجات برنامج Eviews للنموذج الثاني
الملحق رقم (03)	مخرجات برنامج Eviews للنموذج الرابع

قائمة المختصرات والرموز

الإختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
GDP	Gross domestic product	الناتج المحلي الإجمالي
G	Government spending	الإنفاق الحكومي
GI	Dépeses courantes	نفقات التجهيز
GC	Management expenses	نفقات التسيير
L	Labor force	اليد العاملة
ARDL	Auto regressive distributed lag modeis	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
Log	Logarihm	اللوغاريتم

المقدمة

المقدمة

يعد موضوع الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لها علاقة وطيدة بالدور لاقتصادي للدولة، حيث تأثر هو الآخر بمختلف التيارات الفكرية ما غير نظرة الاقتصاديين والسياسيين لدور الدولة في الاقتصاد وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر؛ ومن هنا بدأت بوادر فكرة التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام بالانتشار باعتبارها أحد أدوات السياسة المالية التي لها أثر كبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وهذا انطلاقا من المنظور الكينزي الذي أكد على ضرورة التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي، ما يرفع من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي كونه من أكثر المقاييس شيوعا واعتمادا لقياس الأداء الاقتصادي من جهة والذي يعبر عن وضعية الاقتصاد ككل من جهة أخرى.

الإشكالية:

لدراسة الموضوع والتطرق إلى جوانبه المتعددة وللوصول إلى النتائج المرغوبة تم طرح الإشكال التالي:

- ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1971-2016)؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- هل هناك تأثير لنفقات التجهيز ونفقات التسيير على النمو في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

- يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نفقات والتسيير ونفقات التجهيز.

أهمية الموضوع:

- محدودية إسهامات القطاع الخاص في الدولة الجزائرية والدور الهام للإنفاق الحكومي لتحقيق آثار اقتصادية واجتماعية.
- التوجهات الدولية نحو الخصخصة وتهميش دور الدولة وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية.

- يعتبر النمو الاقتصادي أساس تطور الدول كونه سببا في زيادة الدخل، الاستثمار، التطور العلمي، ... الخ.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على طبيعة الإنفاق الحكومي للدولة الجزائرية وتحليل أنماطه واتجاهاته.
- بيان مدى تأثير الإنفاق الحكومي للدولة الجزائرية على النمو خلال فترة الدراسة.
- اختبار إثر نفقات التجهيز والتسيير على النمو الاقتصادي بالجزائر.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات للمساهمة في إنعاش الاقتصاد الجزائري وتحقيق النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم أسباب اختيار البحث إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أسباب موضوعية:

- تطابق الموضوع مع التخصص المدروس.
- البحث في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- الطابع الاجتماعي للموضوع كون أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع.

أسباب ذاتية:

- تفسير حالة التوسع في الإنفاق والتي لا يتبعها زيادة ملحوظة في نمو حجم الناتج الإجمالي بالنسبة للجزائر.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة على فترة 46 سنة والممتدة من سنة 1971 إلى 2016.

الحدود المكانية: تمثلت في دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.

الحدود الموضوعية: تمثلت في دراسة كل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي كظاهرة اقتصادية ثم دراسة هذه المتغيرات دراسة قياسية.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في العرض النظري لمختلف التيارات والنظريات ذات العلاقة بالتدخل الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، وكذلك على المنهج الإحصائي التحليلي في عرض وتقييم تطور النمو والإنفاق بالجزائر، وعلى المنهج الاستنباطي لقياس إثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على البيانات التاريخية لمتغيرات الدراسة.

هيكل الدراسة:

من اجل الإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية البحث، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين.

حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول جاء بعنوان الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم عامة. أما المبحث الثاني فتناول الدراسات والأبحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي للدراسة، وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول وفيه تم التطرق إلى تبيان الطريقة والأدوات المستخدمة في تحليل معطيات الدراسة وتناول المبحث الثاني عرض وتحليل للنتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تبرز أهمية الإنفاق الحكومي كأحد أهم السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي سيبرز مدى أهميتها وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضروريا لتحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات كما وتستخدم الحكومات الإنفاق كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو باعتباره الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية فهو يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات عملية النمو الاقتصادي وتؤثر من خلاله على باقي المتغيرات الاقتصادية كما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية ذات المدلول الاقتصادي والاجتماعي فالنمو الاقتصادي يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي من ناحية كما يعبر عن مدى تحسين رفاهية المجتمع من ناحية أخرى.

وللتوضيح أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أسس ومفاهيم عامة

تستخدم الحكومات الإنفاق كأحد الأدوات التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور لما له من دور باعتباره أحد أدوات السياسة المالية التي تتحكم فيه الدولة للتدخل في الاقتصاد لتحقيق الأهداف المنشودة، فالإنفاق الحكومي قد يؤثر بشكل مباشر على عمليات التكوين الرأسمالي والدخل والاستهلاك، هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة والتي تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي، محدداته وتقسيماته

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فأول عمل تقوم به هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموعة إيراداتها، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

"يعرف علماء المالية النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام قصد إشباع حاجة من الحاجات العامة. ويتضح من دراسة هذا التعريف أن أركان هذه النفقة ثلاثة وهي:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي
2- بواسطة شخص عام
3- بهدف أداء خدمة ذات نفع عام. النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام".[1]

"بعيدا عن الاختلاف في التعاريف المدرسية للإنفاق العام، فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات. وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة،التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاجتماعي. ويعبر الإنفاق العمومي عن أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة. السياسات المالية للنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1999، ص 39.

وتشمل النفقات العمومية جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية."[1]

الفرع الثاني: محددات الإنفاق العام

هناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 5و25 بالمائة. ألا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق يتوقف على مجموعة من العوامل التي تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، وتختلف من دولة إلى أخرى، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:[2]

1) دور الدولة:

ازداد حجم الإنفاق نتيجة توسع دور الدولة ووظائفها التدخلية في كافة المجلات، فحجم الإنفاق يختلف اتساعا وضيقا باختلاف طبيعة النظام السياسي وما يهدف إليه من أغراض، وباختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي وفيما إذا كانت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو في الدولة المتدخلة. ويختلف أيضا حجم الإنفاق في الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا وإداريا عنه في الدول الأقل تقدما لذلك فإن دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق العام وبالتالي في تحديد الأعباء " ... فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازدادت النفقات العامة وتنوعت تبعا لذلك".

2) قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة:

من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بتحصيل الإيرادات السيادية مثل الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد... الخ كل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامة دون التقيد بحدود الإيرادات العامة. إلا أن قدرة الدولة على تحصيل هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله، ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي على بعض أفراد المجتمع، ومعنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحدها عوامل معينة، وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض لذلك يمكن القول أن الحجم الأمثل للإنفاق

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية _ دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط الثالثة 2006، ص 179.

[2] بشير خميرة، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980_ 2014 مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، دفعة 2015_ 2016، ص 06.

العام هو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، ويحقق أعلى معدلا لنمو في إطار العدالة في توزيع الأعباء بين الناس.[1]

3) مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي بدورها في حجم النفقات العامة أو حدودها ويتمثل هذا أساسا في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية. حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى حاجة العمالة الكاملة. أما في الاقتصاديات النامية وحيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتدهور قيمة النقود.

ومن الناحية الأخرى فإن النفقات العامة تؤثر في النشاط الاقتصادي، أي في الانتعاش والانكماش. ويترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسة المالية وهي أن النفقات العامة التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي بحيث أن تتحدد في ضوء مستوى هذا النشاط.[2]

الفرع الثالث: تقسيمات النفقة العامة

أدى تطور دور الدولة المعاصرة وتدخلها في مختلف الميادين إلى تعدد أوجه نشاطها وما رافقه ذلك من ازدياد في حجم نفقاتها وتنوعها لذلك استأثرت تقسيمات هذه النفقة وآثارها بالحيز الأكبر من اهتمامات المؤلفين الماليين الحدثين. ومن بين أهم تلك التقسيمات نذكر:

1) التقسيم الإداري للنفقات العامة:

يعتبر التقسيم الإداري للنفقات العامة من أقدم تقسيماتها. ووفقا لهذا التقسيم يحدد لكل من أجهزة الدولة المختلفة جزء معين من الموارد العامة ليتسنى لها لاحقا رسم سياستها الاتفاقية، مما يمنح للمطلع على الميزانية معرفة اتجاهات السياسة الحكومية عن طريق دراسة حجم النفقات المخصصة لكل مصلحة من مصالح الدولة.[3]

[1] حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديمية للتوزيع والنشر، 2014، ص 69.

[2] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر _ بيروت_ 1998، ص ص 52_53،

[3] فوزت فرحات، المالية العامة. الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية، منشورات الحلبي الحقوقية 2010، ص 272.

2) التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

يهدف التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة لتبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية. وفي هذا الشأن أوضح خبراء الأمم المتحدة في تقرير لهم تبويبا للتقسيم الاقتصادي كما يلي:

أ- **النفقات الجارية:** وهي التي تتكرر بصفة دورية لتسيير المرافق العامة بانتظام وتشمل بدورها العديد من النفقات والتسديدات والإعانات.

ب- النفقات الرأسمالية: وهي تلك التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية أو بمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية (تحويلات رأسمالية، قروض مباشرة، إجمالي الاستثمارات).[1]

3) تقسيمات النفقة حسب دوريتها وانتظامها:

يظهر هذا التقسيم النفقات العامة موزعة بين نفقات عادية وغير عادية. ويراد بالنفقات العادية النفقات المنتظمة التي تتمتع بالدورية والانتظام كرواتب الموظفين، أجور العمال ونفقات الصيانة ...الخ. أما النفقات العادية فهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية وإنما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة كنفقات التعميم ...الخ.[2]

4) تقسيم النفقة من حيث مقابلها أو آثارها:

يمكن تقسيم النفقات العامة من مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق غرض محدد.

أ- **النفقات الحقيقية:** تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية. ومثال ذلك ما يصرف للعاملين في أجهزة الدولة من مرتبات ومكافآت مقابل الخدمات التي يقدمونها وكذا ما ينفق لشراء مختلف السلع التي تحتاجها الإدارات الحكومية لتسيير شؤنها، وتنقسم بدورها إلى:

- ✓ **نفقات جارية:** فتشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة مثل الأجور والمكافآت، مستلزما الإنتاج من موارد أولية ... الخ.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص 51_ 52.

[2] عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع _ عمان_، ط 2010، ص 119.

- ✓ **نفقات استثمارية:** فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، مثل: ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية.

ب- النفقات التحويلية: تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات. فهي تهدف بذلك إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل النفقات الموجه للمشروعات الاقتصادية أو اجتماعي مثل منح اعانات للمعاقين أو مالي مثل فوائد الدين العام وأقساط استهلاكية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات في الجزائر تصنف على النحو الآتي:

1- نفقات التسيير: وتتضمن أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

2- نفقات الاستثمار: وتتضمن ثلاثة أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.[2]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي، محدداته ونظرياته

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة بكثرة في الساحة الاقتصادية لدول العالم، كما يعتبر تحقيق النمو مطمع ومطمح الكثير من الدول خاصة دول العالم الثالث التي مازالت تعاني ويلات التخلف في جميع الميادين وبالأخص الميدان الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

"النمو: يعني الزيادة حيث أن نمو كمية يعني زيادتها.

[1] مجدي شهاب، _ أصول الاقتصاد العام_ المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، ط 2004، ص ص 213_214.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 180_181.

ومثالها: النمو الاقتصادي الذي يقصد به تحقيق معدل مرتفع في كل من الدخل القومي والدخل الفردي بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد."[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي."[2]

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نستنتج أن النمو هو: الزيادة في القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات المنتجة لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

يوجد العديد من العوامل التي تحدد التطور الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل في ما يلي:[3]

1) نسبة رأس المال إلى العمل:

من المعروف منذ فجر التاريخ أن الإنسان يستطيع أن ينتج باستخدام الآلة (حتى ولو كانت أداة بدائية) أكثر مما ينتج بدونها ومازال هذا التصور صحيحا فإن الكم الأكثر والأفضل من الآلات يمكن من زيادة الإنتاج، لدرجة أصبح معها الاعتقاد بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المصدر الأساسي للنمو وكلما كانت هناك فرصة استثمارية غير مستغلة في اقتصاد ما فإنه يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية بزيادة حجم الموجود الرأسمالي CAPITAL STOCK. وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن يزيد معدل النمو في الاقتصاد كلما زاد نصيب كل عامل من المعدات الرأسمالية التي يعمل بها. كما أن أي تحسنات فنية تطرأ عليها ستؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل.[4]

2) عنصر العمل:

إلى جانب رأسمال المادي يوجد نوع آخر من رأسمال والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بمسبة أقل من رأسمال المادي وهو رأسمال البشري، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية

[1] ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية، ط 2012، ص 11.

[2] أحمد رمضان نعمة الله، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، سنة 2002/ 2003، ص 378.

[3] آية دشوشة، بن زاوي خديجة، أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية _ دراسة حالة الجزائر 2000/ 2015 _، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، دفعة 2016 / 2017، ص 19.

[4] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد_ التحليل الجمعي _، مؤسسة شباب الجامعية، 2001، ص 284.

هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال ما يلي:

PML: الإنتاجية الحدية للعمل.

PML=F(K,L+1)-F(K,L)

3) عنصر التكنولوجيا:

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الاقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع اعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن ننتج أكثر من الأمس، حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية:

$$\gamma = AF(K،L)$$

A: يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد ارتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأسمال فقط ولكن نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج".

ويشمل عامل التقدم التكنولوجي يصبح معدل النمو الاقتصادي عل الشكل التالي:

$$\Delta\gamma/\gamma = \partial\Delta k/k + (1-\partial)\Delta L/L + \Delta A/A$$

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج، مساهمة عامل رأس المال $a(\frac{\Delta k}{\mathrm{k}})$.

مساهمة العمل $(1-a)\frac{\Delta L}{L}$ ، ومساهمة عامل التكنولوجيا $\left(\frac{\Delta A}{A}\right)$ وهو ما يعرف بالإنتاجية لعوامل الإنتاج.[1]

[1] أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، تخصص اقتصاد دولي، دفعة 2015 _ 2016، ص 69.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

1) النظرية الكلاسيكية:

اتفق معظم كتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو أنه دالة لكل من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي.

كما اعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقديم الفن الإنتاجي وبعملة تكوين رأس المال حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنين، كما اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو والسكاني والتراكم الرأسمالي، وتتمثل هذه العلاقة في أن عملية تكوين رأس المال تتأثر بالنمو السكاني من خلال أن النمو السكاني يقود إلى ظهور تناقص الغلة في الزراعة.

2) النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

في الأزمة الاقتصادية سنة 1929 أحدث" **جون مينارد كينز** " ثروة فكرية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فيطالب بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد من خلال الانخفاض في معدلات النمو فحسب" **كينز** " يجب على الدولة أن تتدخل للتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي من جديد في حالة الكساد.

ولقد قرر" **كينز** " في تحليله لمشاكل النمو في الدول المتقدمة أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل، مالم تلعب الحكومة دورا كبيرا في توجه الاقتصاد الوطني، مستندا على سيادة نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية، وبهذا ركز" **كينز** " على الآثار المترتبة على الاستثمار مجال الطلب الكلي الفعال.[1]

[1] حراث حنان، أثر الإستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة(1990_ 2013)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس_ مستغانم_، دفعة 2014_ 2015، ص ص 38_ 39.

3) النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر:

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابتا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[1]

أ- نظريات مراحل النمو لوالت روستو:

إن أهمية ما جاء به لوالت روستو حول النمو الاقتصادي وذلك في كتابه مراحل النمو الاقتصادي سنة 1960 هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية.

وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: وتتميز بمحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية والاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي وكثرة الصراعات والحروب القبلية.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي مرحلة انتقالية تتميز بظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة والنقل وتطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة.

3- مرحلة الانطلاق: تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي إلى حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى، وتتميز بروح الابتكار والتجديد وارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.

4- مرحلة السير نحو النضوج: وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة إبتداءا من سنة الانطلاق، وتتميز بظهور تكنولوجيا حديثة وارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن.

[1] نسيمة ثابت، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 _ 2014)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، دفعة 2015 _ 2016، ص 27.

ب- نظريات ونماذج النمو الداخلي:

عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، وكان النموذج النيوكلاسيكي أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد والتي ارجعت اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي التي تختلف مستويات تأثيره من دولة لأخرى.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

"تشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الأنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (GDP). لكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة هي محل نقاش وجدل في الفكر الاقتصادي منذ أمد بعيد. وهناك مدرستان رئيسيتان تتعاكسان في آرائهما حول جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي تمحورت بشكل أساسي بين المدرسة لكلاسيكية والمدرسة الكينزية، حيث يمكن تلخيصهما في ما يعرف بقانون فاجنر(Wagner's Law) وفرضية جون مينارد كينز (Keynesian Hypothesis)". [2]

1) قانون فاجنر:

"يعد الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر (A. Wagner) الأكثر توسعا في العلاقة بين الأنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ويرجع إليه الفضل في تحديد العلاقة السببية بينهما والتي يطلق عليها قانون أو فرضية فاجنر وتتلخص في أن السببية تتجه من الناتج المحلي إلى الإنفاق الحكومي وهذا يعود إلى أن زيادة النمو الاقتصادي ينتج عنه التوسع في نشاطات الدولة والذي يقود بدوره إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. ويفسر ذلك أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره يقود إلى زيادة الإنفاق الحكومي. ويرى فاجنر بحسب بيرد (R.Bird 1977) أن زيادة الإنفاق الحكومي تعود للأسباب الآتية:

- أن الطلب عل السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ويقود إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمقابلة هذه الإحتياجات.

[1] كريم بودخدخ، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)،مدكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ،تخصص نقود ومالية ،جامعة دالي براهيم –الجزائر-،دفعة 2009-2010،ص، ص،،117،119 ذكره، ص ص.

[2] ماجد حسني صبيح، مقال بعنوان تحليل أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996 _ 2014)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72 _ 73، جامعة القدس المفتوحة، خريف 2010 شتاء 2016، ص ص 97_ 98.

- ينتج عن التنمية الاقتصادية التوسع في الخدمات الثقافية والتعليمية والرعاية الاجتماعية مما يتطلب زيادة الإنفاق الحكومي.
- التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية."[1]

2) الفرضية الكينزية:

"ظهرت أفكار الاقتصادي كينز (1838_ 1946) من خلال كتابه الشهير والذي يبحث فيه على ضرورة تدخل الدولة واتساع دورها في الحياة الاقتصادية وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات العامة فقد تم تزايد الاهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من خلال مكوناتها وأهدافها وخاصة دورها الكبير في احداث النمو الاقتصادي ويرى كينز واتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي".[2] فقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق الحكومي ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف (Multiplier).[3]

يقصد بأثر المضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي عل الاستهلاك.

لتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العمومية فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه عل بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة إلى فئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة التوزيع من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج. مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة لذلك سمي بالمضاعف.

---

[1] سالم عبد الله محمد باسويد، مقال بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990 _ 2014م مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية ولاجتماعية، العدد (16) المجلد (17) كلية العلوم الإدارية _ قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأندلس 1424 _ 2003، ص ص 220_221.

[2] محمد بن عزة، أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 _ 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، أبحاث المؤتمر الدولي، 11/ 12 مارس الموافق ل 29/ 30 ربيع الثاني 1434، ص 07.

[3] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر _ الإسكندرية _ 2000، ص 80.

بما أن أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، وهذا يرتبط بدرجة التقدم الاقتصادي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفا، لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.[1]

أما الاقتصادي كينز فقد اقتصر استخدامه لفكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار في الدخل القومي وبذلك سمي مضاعف كينز بمضاعف الاستثمار. حيث يعبر هذا الأخير عن العلاقة بين التغير في الاستثمار المستقل والتغير في الدخل القومي، أي عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر التغير في الإنفاق الاستثماري.[2]

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي _ دراسة حالة الجزائر (1970 / 2012)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، دفعة 2013 / 2014، ص 59.

[2] محمد خصاونة، المالية العامة _ النظرية والتطبيق _، دار المناهج للنشر والتوزيع _ الأردن _، ط الأولى 1434هـ / 2014م، ص ص 80_ 81.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

سيتم التطرق فيما يلي إلى الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب، فخصصنا المطلب الأول للدراسات العربية، والمطلب الثاني للدراسات الأجنبية مرتبة حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، أما المطلب الثالث فخصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1) دراسة جهاد أحمد أبو السندس وسليمان أحمد اللوزي (2017)، بعنوان " أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر النفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1999 ولغاية 2013، وتحليل اتجاه الأهمية النسبية للإنفاق العام بشقيه الرأسمالي والجاري. حيث استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى وفق منهج الاقتصاد القياسي في تقدير نسب واتجاهات العلاقة القائمة بين المتغيرات المدروسة المتمثلة بوظائف الإنفاق العام ومساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي. كما تم تحليل واختبار البيانات لتحديد أفضل نموذج انحدار متعدد مطابق لتمثيل بيانات المتغيرات المدروسة وذلك بالصيغة التالية:

$$Y=\beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \ldots + \beta n X_i n + U_i$$

توصلت الدراسة إلى أن تأثير الانفاق العام لستة وظائف حكومية كان إيجابيا في الناتج المحلي الإجمالي، وهي الخدمات العمومية العامة، والدفاع، الشؤن الاقتصادية، والترقية والثقافة والشؤون الدينة، التعليم، الحماية الاجتماعية. في ما كان تأثيره على أربعة وظائف حكومية سلبيا في الناتج المحلي الإجمالي، وهي النظام العام وشؤون السلامة العامة، والإسكان ومرافق المجتمع، الصحة، وبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي.[1]

2) دراسة سليم سليمان الحجايا ومحمد خليل عدينات(2017)، بعنوان" الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كفاءة الإنفاق العام للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة (1985-2014) وتحديد الحجم الأمثل لهذا الإنفاق من خلال انعكاسه على معدلات النمو

[1] جهاد أحمد أبو السندس وسليمان أحمد اللوزي، مقال بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1999_2013)، مجلة دولية محكمة، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية، جوان 2017، ص 10، ص 33.

الاقتصادي المتحققة وذلك بالاعتماد على التحليل النظري والقياسي الكمي باستخدام طريقتي المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamique OLS) والمربعات الصغرى المعدلة بالكامل (Fully–Mod OLS)، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة (36–38) والتي تشكل الحجم الأمثل للإنفاق العام والذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.[1]

3) دراسة رزاري نور الدين وجابة أحمد(2017)، بعنوان " أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر".

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001 _ 2014) وذلك عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد لقياس أثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق العام عرف تزايدا ملحوظا بجميع مكوناته، زيادة على اظهار التأثير الإيجابي والمعنوي لمتغيرات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عبر الناتج الإحصائي.[2]

4) دراسة عتو شارف وحدو محمد(2016)، بعنوان " تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد وتفسير العوامل الخفية المفسرة لهذا النمو من خلال تقييم نتائج سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2000–2014)، وذلك باستخدام التحليل الاقتصادي متعدد الأبعاد وتحديدا طريقة التحليل الكمي في الكشف عن هذه العوامل. وحسب النتائج المتوصل إليها تمثلت العوامل الخفية المفسرة والمؤثرة في النمو الاقتصادي في الاستثمار العمومي، الاستثمار البشري، إنفاق التسيير العمومي، الفساد الإداري والاقتصادي، التخطيط الاستراتيجي. حيث تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن العامل الإيجابي الأكثر تأثيرا في النمو الاقتصادي هو الاستثمار العمومي والعامل السلبي الأكثر تأثيرا فيه هو الفساد الإداري والاقتصادي وسوء تسيير المال العام.[3]

---

[1] سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات، مقال بعنوان الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985_2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 02، المجلد 04، الجامعة الأردنية، سنة 2017، ص 171.

[2] رزاري نور الدين، جابة أحمد، مقال بعنوان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار _ عنابة_، سنة 2017، ص 742.

[3] عتو شارف، حدو محمد، مقال بعنوان تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (2000_2014)، مجلة المالية والأسواق، العدد 05، مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية(ديناميكس)، جامعة عبد الحميد بن باديس _ مستغانم، سبتمبر 2016، ص 191.

5) دراسة عدنان عقيل سعد وسعيد محمود الطراونة (2016)، بعنوان " السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة الاستنسابية (The Discretionary Fiscal Policy) على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976–2011) وذلك بالاعتماد على استخدام مصفى هودريك بريسكوت (HP Filte)، وطريقة المربعات الصغرى (OLS)، ومن ثم تطبيق نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) على متغيرات الدراسة.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات النمو الاقتصادي ومتغيرات السياسة المالية الاستنسابية، وأن السياسة المالية الاستنسابية في الأردن تتماشى مع اتجاه الدورة الاقتصادية (Fiscal Policy Procyclical). ووفقا لذلك توصي الدراسة بتركيز الحكومة على أن تكون السياسة الاستنسابية عكس اتجاه الدورة الاقتصادية (Fiscal Policy Countercyclical) وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي في ضوء الأثر الإيجابي للسياسة المالية الاستنسابية على النمو، ولكن بحدود تتوافق مع أهداف الانضباط المالي الذي يستهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة.[1]

6) دراسة حمة عمير وجمال سالمي بعنوان"أثر مكونات الإنفاق العامعلى النمو الاقتصادي في الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مكونات الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير خلال الفترة (1970–2015) باستخدام أسلوب اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ في إطار منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. وقد كشفت النتائج التطبيقية أن الإنفاق العام بصنفيه يسهم في دعم النمو في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فلم يثبت وجود تأثير للإنفاق الاستهلاكي العام على النمو الاقتصادي. في حين تم تسجيل تأثير إيجابي ضئيل للإنفاق الاستثماري العام على النمو وهذا ما يعني عدم فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في دعم وتحفيز النمو في الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل.[2]

[1] عدنان عقيل سعد، سعيد محمود الطروانة، مقال بعنوان السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1976_2011)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 02، المجلد 03، الجامعة الأردنية، سنة 2016، ص 137.

[2] حمة عمير، جمال سالمي، مقال بعنوان أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970_ 2015)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار _ عنابة_، ص 498.

7) دراسة أمل حمدان خفاجة(2013)، بعنوان " أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلا بالمتغيرات المستقلة (صافي الإقراض، الرواتب والأجور، نفقات غير الأجور، إجمالي النفقات التطويرية) على النمو الاقتصادي ممثلا بإجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع خلال الفترة (1996-2011) بالاعتماد على نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي كأحد محددات النمو على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS7.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك إلى التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي وأن هناك علاقة تبادلية بينهما.[1]

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1) دراسة MANUCHEHR IRANDOUST (2019)، بعنوان "الإنفاق الحكومي والدخل القومي حسب فاجنر: نظرة جديدة على العلاقة القديمة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم صلاحية قانون فاجنر "المعزز" باستخدام عينة من 12 دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة من 1995 إلى 2015. معتمدا في ذلك على سببية جرانجر لمعرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الدراسة من خلال النتائج المتحصل عليها إلى أن العلاقة السببية كانت حسب قانون فاجنر في 07 بلدان وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير على المدى البعيد على الانفاق الحكومي، حيث تتمثل الآثار السياسية المترتبة على هذه النتائج في أن دعم قانون فاجنر في ظل وجود نمو سكاني متقدم في السن وزيادة الطلب على خدمات الرعاية الاجتماعية قديجبر صانعي السياسة على زيادة الضرائب أو يؤدي إلى الإفراط في الإقتراض مما قد يوثر على استمرارية المالية العامة.[2]

[1] أمل حمدان خفاجة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1996_ 2011)، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية _ غزة_، سنة 2013، ص (ر).

[2] Manuchehrlrandoust (2019)، Wagner government spending and newlook at an old relationship، journal of Policy Modeling، DoI : 10. 1016/j.jpolmod. 2019. 02. 003.

2) دراسة WANISSA SUANIN (2015)، بعنوان " تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في تايلاند"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مختلف الأشكال للإنفاق الحكومي على النمو خلال الفترة (1993-2014)، وذلك بالاعتماد على نموذجي VAR وVECM لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والبعيد. وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أنه على الرغم من الإنفاق في الموازنة ينطوي على إمكانية تعزيز النمو الاقتصادي من خارج الميزانية وكذلك الإنفاق شبه المالي يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي القصير وهذا الاستنتاج يجلب بعض الآثار السياسية على صناع السياسة التايلانديين على تحقيق أقصى عوائد الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.[1]

3) دراسة LAHIRUSHAM GUMASEKARA (2015)، بعنوان " The Impact of Grovernment Expenditure on Economic Growth : A Study of Asian Countries".

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والعكس صحيح في البلدان الأسيوية. حيث تم التدقيق في علاقة التوازن طويلة الأجل بينهما بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي من خلال اختبار التكامل المشترك panel fixed effect وسببية غرانجر لدول آسيا (سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، كوريا الجنوبية، اليابان، الصين، سيريلانكا، الهند وبونان) خلال الفترة (1970-2013) باستخدام نموذج OLS.

وجدت الدراسة نتائج جيدة في البداية حيث أظهرت النتائج التجريبية تأثيرا إيجابيا للإنفاق الحكومي على اجمالي الناتج المحلي في المنطقة الأسيوية. ثانيا توجد علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في هذه الدول وهناك سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي ومن الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي في دول آسيا وبالتالي تم التحقق من صحة الدراسة أنها تتفق مع نظرية كينز وقانون فاغنر. أي أن الحكومة تلعب دورا حيويا في تحقيق النمو في دول آسيا.[2]

[1] WanissaSuanin (2015)، The Impact of Government in Thailand، Intrenational Conference on Trends in Economics، Humanities and Management، 112_ 116، DOI : 10. 15242/ ICEHM.ED0315114، 2015.
[2] Lahirushan، Gunasekara (2015)، The Impact of Government Expenditure on Economic Growth : A Study of Asian Countries، International Journal of Social، Behavioral، Educational، Economic، Business and Industeial Engineering Vol : 09، No :09، 2015.

4) دراسة Al GifariHasnul (2015)، بعنوان " The effects of government expéditeur on économico growth: the case of Malaysia".

تقدم هذه الورقة دليلا إضافيا على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدولة ماليزيا في هذه الورقة تم تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نفقات التشغيل ونفقات التطوير الحكومية، كما تم تصنيف الإنفاق الحكومي بناءا على القطاع الذي دفعته حيث تم استعمال تقنية OLS للعثور على الآثار الثابتة للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2014).

تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا على مدار 45 عاما. علاوة على ذلك يشير تصنيف الإنفاق الحكومي إلى أن نفقات قطاع الإسكان ونفقات التنمية هي فقط التي تساهم بشكل كبير في انخفاض النمو الاقتصادي ولا يظهر التعليم والرعاية الصحية والدفاع والنفقات التشغيلية أي دليل ملموس عل تأثيرها على الاقتصاد.[1]

5) دراسة Gabriel Chipaumire (2014)، بعنوان " The Impact of Government Spending on Économico Growth: Case South Africa".

تبحث هذه الورقة في صحة إطار الاقتصاد الكلي الكينزي والمنظور الكلاسيكي للعلاقة طويلة المدى والسببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا وذلك باستخدام بيانات فصلية من 1990_ 2016 لمجموعة من الدول حيث حدد التكامل المشترك وجود علاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي في جنوب إفريقيا لم تؤدي إلى تطور ذو معنى لاقتصاد البلد وهو ما يتعارض مع الموقف الكينزي.[2]

6) دراسة Helmi Hamid و Rashid Sbia (2013)، بعنوان " Dynamic Relationship between oïl revenues, government spending and economic growth in an oïl-dépendent economy.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة الديناميكية بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مملكة البحرين خلال الفترة (1960-2010)، وذلك باستخدام نموذجا لتحليل التكافؤ ونموذج تحليل الأخطاء متعددة الدراسات والبيانات، حيث عززت أسعار النفط في السنوات الأخيرة

[1] AL GifariHasnul (2015)، The Effect of Government Expenditure on Economic Growth : The Case of Malaysia، MPRA Paper، No. 71254، 2015.

[2] Gabriel Chipaumier (2014)، The Impact of Government Spending on Economic Growth : Case South Africa، Mediterranean Journal of Sciences MCSER Publishing، Rome_Italy، Vol :05، No : 01، 2014.

الإنفاق العام على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية فعائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية والواردات من السلع والخدمات. وتشير النتائج الإجمالية المتوصل إليها إلى أن إيرادات النفط لاتزال هي المصدر الرئيسي للنمو والقناة الرئيسية التي تمول الإنفاق الحكومي.[1]

7) دراسة James L. Butkiewicz (2011)، بعنوان Institutions And The Impact Of Governmrnt Spending On Growth".

تقدم هذه الورقة تقريرا عن نتائج التحقيق في آثار نمو النفقات الحكومية لأكثر من 100 دولة متقدمة ونامية خلال (1970–1999) مع التركيز الذي تلعبه فعالية الحكومة في تحديد آثار نمو الإنفاق الحكومي. تم فحص هذه المسألة باعتبار أن آثار الإنفاق الحكومي قد تختلف بين البلدان النامية والمتقدمة حيث تم استخدام نموذج النمو القياسي لتحليل آثار الإنفاق الحكومي على النمو حيث يحتوي النموذج على معدل نمو نصيب الفرد الحقيقي في البلد خلال هذه الفترة المتغير التابع، أما إجمالي الناتج المحلي المتعلقة بالإنفاق الحكومي كمتغيرات تابعة.

أشارت مجمل النتائج المتوصل إليها إلى أهمية السياسة المالية للدول النامية كما يظهر أن النفقات تقلل من النمو ومع ذلك فإن هذه البلدان نفسها تستفيد من زيادة الاستثمارات العامة والتفسير المحتمل هو أن الحكومات غير الفعالة في الدول النامية تثبط من عزيمة المستثمرين في القطاع الخاص لذا قد يكون الاستثمار العام بديلا للاستثمار الخاص وبالتالي يتعين على الدول النامية التي هي في أشد حاجة إلى نمو قوي وتخصيص الإنفاق العام بعناية لتقليل آثار النمو السلبية إلى حد أقصى.[2]

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن معظم الدراسات تتشابه ودراستنا وبالأخص دراسة (حمة عمير وجمال سالمي) مع اختلاف الإطار الزماني، فكل الدراسات السابقة كانت تهدف بشكل رئيسي إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي العام على النمو الاقتصادي إلا أنها اختلفت في بعض النقاط منها: الإطار الزماني والمكاني حيث تم عرض دراسات محلية وأخرى أجنبية.

[1]HelmiHamdi، Rashid Sbia (2013)، Dynamic relationships between oil revenues، government spending and economic growth in an oil dependent economy، Journal of Economic Modelling، 35، 118_125.

[2]JAMESL.Butkiewicz (2011)، Institutions and The Impact of Government Spending on Growth، Journal of Applied Economic. Vol XIV، No : 02، 319_341، 2011.

أما بالنسبة لمناهج وطرق الدراسة فمنها من اعتمد على نماذج الانحدار الخطي المتعدد، التكامل المشترك، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، سببية جرانجر .... الخ وذلك باستخدام أدوات تحليلية وقياسية متنوعة. أما في ما يخص النتائج المتوصل إليها فقد كان هناك اختلاف بين الدراسات حيث خلصت دراسة (JAMES L. BUTKEWICZ) إلى أن النفقات العامة تقلل من النمو وذلك بالنسبة للدول النامية محل الدراسة، في حين توصلت دراسة (Rashid Sabia و Helmi Hamid) إلى أن إيرادات النفط هي المصدر الرئيسي للنمو وذلك عن طريق تمويله للنفقات الحكومية، أما دراسة (Al Gifan Hasnul) فقد توصلت إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق والنمو.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسات والبحث الذي قمنا به في الفصل الأول حيث تطرقنا إلى ماهية كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهذا من الجانب النظري فنرى أن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى زيادة حجم النفقات وهذه الزيادة أدت إلى ضرورة التخصيص الأمثل للموارد للمساهمة في النشاط الاقتصادي قصد ضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي ولتحقيق أقصى إنتاجية وتحسين معدلات النمو والذي يعتبر بدوره الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل. وقد دفعت أهمية النمو الاقتصادي الباحثون الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم وأيدولوجياتهم منذ القدم إلى دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية، كما تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، ليتسنى لنا بعد الدراسة النظرية التطرق إلى الدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية لكل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة أثر كل من نفقات التجهيز والتسيير على النمو الاقتصادي، حيث سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومعالجتها وتحليلها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة. وذلك لمعرفة أثر الإنفاق الحكومي بأشكاله على النمو الاقتصادي.

قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

-**المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

-**المبحث الثاني:** عرض مناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات والمنهج المتبع

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع، عينة، أدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية والقياسية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

تم الاعتماد على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وكذا البيانات السنوية المتعلقة بالإنفاق الحكومي وتقسيماته.

تم الحصول على هذه البيانات من المصادر التالية:

- الديوان الوطني للإحصائيات
- البنك الدولي
- وزارة المالية. المديرية العامة للتقدير والسياسات

خلال الفترة الزمنية من 1971 إلى 2016.

المتغير التابع (المفسر):

- **النمو الاقتصادي: *(GDP)***

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي (1971 – 2016)

الوحدة: مليار دينار

السنة	GDP	معدل النمو	السنة	GDPP	معدل النمو	السنة	GDP	معدل النمو	السنة	GDP	معدل النمو	السنة	GDP	معدل النمو
1971	24.94		1980	162.50	0,17	1989	423.30	0,31	1998	2830.50	0,14	2007	9352.89	0,18
1972	30.32	0,12	1981	191.40	0,08	1990	555.80	0,51	1999	3238.20	0,27	2008	11043.70	-0,09
1973	34.50	0,13	1982	207.60	0,12	1991	844.50	0,24	2000	4123.51	0,025	2009	9968.03	0,2
1974	55.23	0,11	1983	233.70	0,14	1992	1048.20	0,11	2001	4227.11	0,06	2010	11991.56	0,21
1975	61.44	0,2	1984	267.60	0,08	1993	1166.00	0,27	2002	4522.77	0,16	2011	14588.97	0,35
1976	73.82	0,15	1985	291.30	0,02	1994	1491.50	0,33	2003	5252.32	0,17	2012	16209.60	0,11
1977	86.97	0,2	1986	299.50	0,08	1995	11990.60	0,29	2004	6149.12	0,22	2013	16647.92	0,03
1978	104.56	0,22	1987	323.70	0,07	1996	2570.00	0,08	2005	7561.98	0,12	2014	17228.60	-0,02
1979	128.10	0,26	1988	349.50	0,21	1997	2780.20	0,01	2006	8501.64	0,1	2015	16712.69	0,04
												2016	17525.11	0,04

المصدر: البنك الدولي

الشكل البياني رقم (01): تطور الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة (1971-2016)

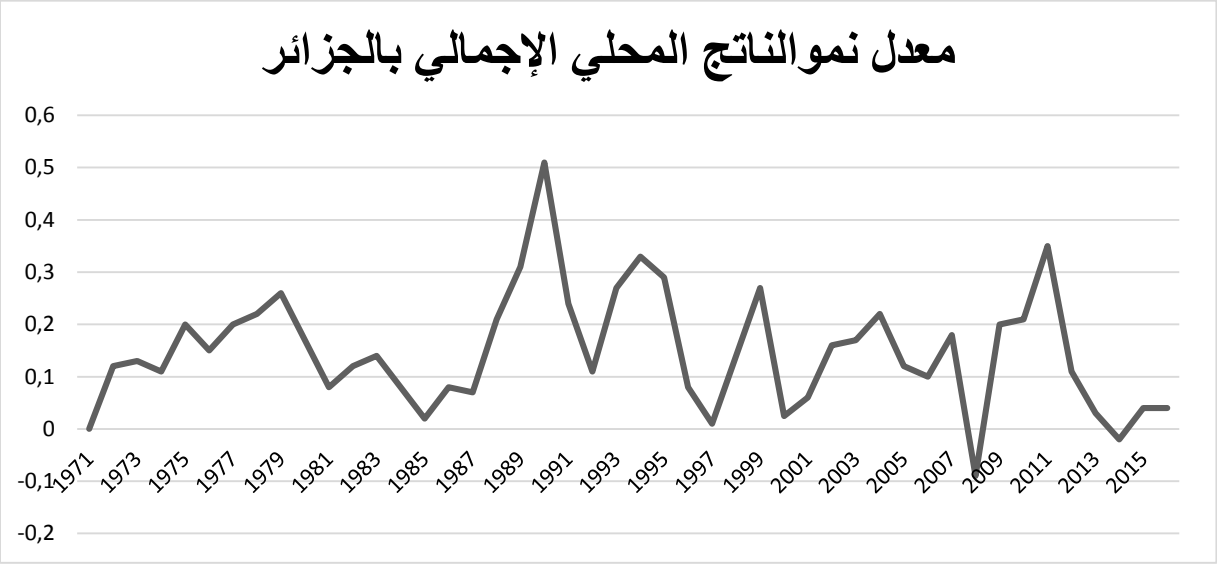

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

يوضح الشكل السابق التذبذب في حجم الناتج المحلي ا لإجمالي، مما يدل على عدم استدامة النمو الاقتصادي وتأثره بالعوامل الخارجية فخلال الفترة(1971-1989) شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا مستمرا، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والاعتماد على الصناعات الثقيلة وارتفاع الاستثمارات العمومية، ثم تناقص النمو ووصل إلى أدنى قيمة خلال هذه الفترة سنة 1986 بمعدل قدره 0.08% نتيجة للازمة النفطية خلال منتصف ثمانينات القرن العشرين ، وشهدت القترة (1990-1999) تضاعف الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 6 مرات، وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتحسن في الأوضاع الاجتماعية والأمنية، والملاحظ هو الانخفاض المعتبر للنمو خلال سنة 2014 اذ سجل معدل نمو سالب قدره (0.02-%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول. وهو ما أدى إلى اعتماد سياسة التقشف في صرف الموارد المالية، وهو ما يؤكد ارتباط النمو في الاقتصاد الجزائري بالتغيرات في الأسواق النفطية.

المتغيرات المستقلة (المفسرة):

1) **الإنفاق الحكومي الكلي(G):** لقد عرف الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1970-2016) تطورات مهمة:

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1971_ 2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	العامة النفقات	السنة	العامة النفقات	السنة	العامة النفقات
1971	6,941	1986	101,817	2001	1321,028
1972	8,197	1987	103,977	2002	1550,646
1973	9,989	1988	119,7	2003	1690,175
1974	13,408	1989	124,5	2004	1889,76333
1975	19,068	1990	136,5	2005	2074,33683
1976	20,118	1991	212,1	2006	2258,91033
1977	25,473	1992	420,131	2007	2443,48383
1978	30,106	1993	476,627	2008	2628,05733
1979	33,515	1994	566,329	2009	2812,63083
1980	44,016	1995	759,617	2010	2997,20433
1981	57,655	1996	724,609	2011	3181,77783
1982	72,445	1997	845,196	2012	3366,35133
1983	84,825	1998	875,739	2013	3550,92483
1984	91,598	1999	961,682	2014	3735,49833
1985	99,841	2000	1178,122	2015	3920,07183
				2016	4104,64533

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية 1962_ 2011

- Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques,

الشكل البياني رقم (2): تطور النفقات العامة بالجزائر خلال الفترة (1971-2016)

الوحدة: مليار دج

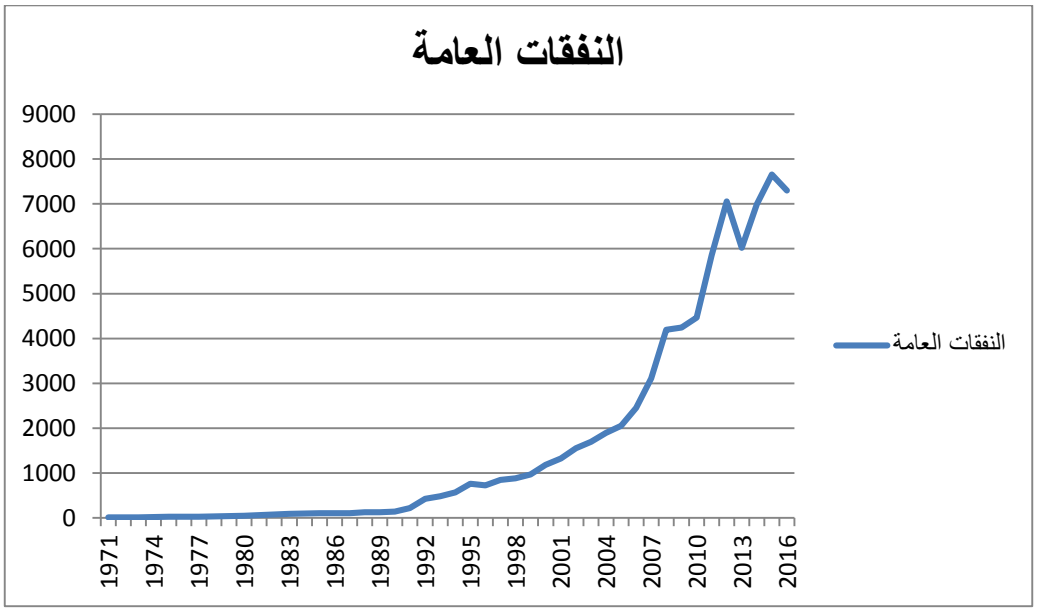

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02)

- **المرحلة الأولى (1971_1988):** لقد حاولت الدولة الجزائرية إصلاح القطاعين الصناعي والزراعي خلال هذه الفترة من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية ورباعية، كما سعت بعد ذلك إلى إحداث إصلاحات هيكلية خلال الفترة بعد الأزمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة بالاقتصاد الجزائري وارتباطه بقطاع المحروقات، وعليه فان تغير دور الدولة الجزائرية من دورها المنتج والموزع إلى دور المنظم والمراقب أدى إلى تزايد حجم النفقات العامة خلال هذه المرحلة من 6.941 مليار دج عام1971 إلى 119.700 مليار دج عام 1988.

- **المرحلة الثانية (1989-1999)** خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام مقارنة بالمرحلة الأولى، حيث كانت 124.500 مليار دج عام 1989 ليصل إلى 961.682 مليار دج عام 1999 فقط، وهذا يعود للازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الأوضاع الأمنية في التسعينات، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسة الاقتصادية من جهة، وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95 بالمائة من إيرادات الجزائر من جهة أخرى.

- **المرحلة الثالثة (2000-2016):** خلال هذه المرحلة عرف الإنفاق العام تطورا كبيرا، مقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الإنفاق العام قفزة كبيرة من 1178.12 عام 2000 إلى 7746 عام 2015 ، وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام للخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد ، ومن اجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج الخماسي الثاني باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وأخيرا البرنامج الخماسي الثالث برنامج تعزيز النمو الاقتصادي .حيث سطرت أهداف معينة لكل برنامج من البرامج الثلاثة.[1]

2) نفقات التسيير: (GC) ويقصد بنفقات التسيير تلك النفقات التي تخصص للسير العادي الطبيعي لمرافق الدولة، تدفع للمصالح العمومية والإدارية، مهمتها استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية.[2]

[1] بوالكور نور الدين، مقال بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد7 ، جامعة سكيكدة، أفريل 2017، ص208

[2] بربار نور الدين، مقال بعنوان أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والحاسبية والإدارية، العدد 7، جامعة البليدة 2، -الجزائر-، جوان 2017، ص573.

الجدول رقم (03): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1971-2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	التسيير نفقات	السنة	التسيير نفقات	السنة	التسيير نفقات
1971	4,687	1986	61,154	2001	963,633
1972	5,365	1987	63,761	2002	1097,716
1973	6,27	1988	76,2	2003	1122,761
1974	9,406	1989	80,2	2004	1251,055
1975	13,656	1990	88,8	2005	1245,132
1976	13,17	1991	153,8	2006	1437,87
1977	15,282	1992	276,131	2007	1673,931
1978	17,575	1993	291,417	2008	2217,775
1979	20,09	1994	330,403	2009	2300,023
1980	26,789	1995	473,694	2010	2659,078
1981	34,205	1996	550,596	2011	3879,206
1982	37,996	1997	643,555	2012	4782,634
1983	44,391	1998	663,855	2013	4131,536
1984	50,272	1999	774,695	2014	4494,327
1985	54,66	2000	856,193	2015	4617,009
				2016	4585,564

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية 1962_ 2011

- Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques.

الشكل رقم (03): تطور نفقات التسيير بالجزائر خلال الفترة (1971_2016)

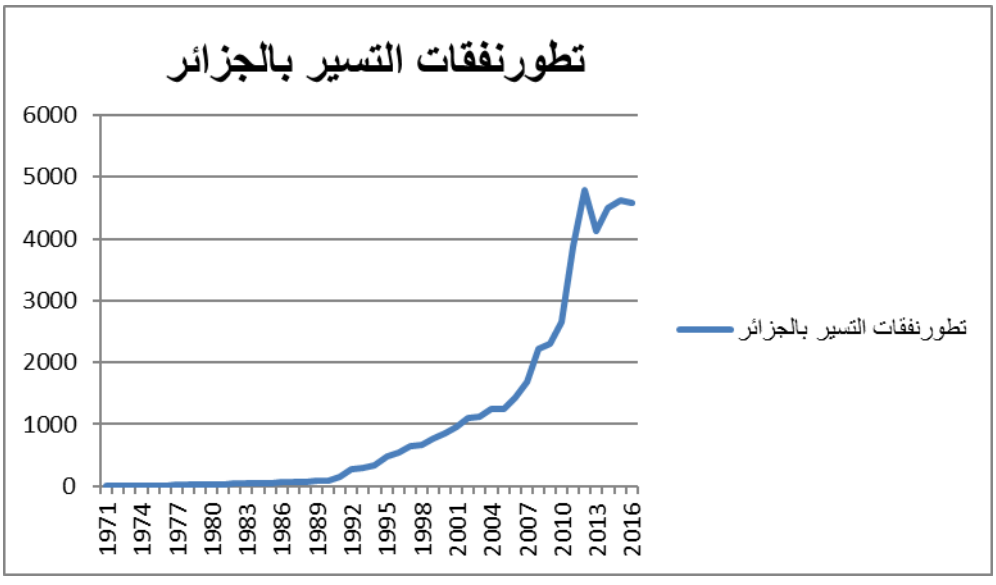

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

لقد عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تزايدا مستمر، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ أنها تتزايد من سنة لأخرى. إذ إن نفقات التسيير قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها بنسبة80.6 %سنة1999، وهذا يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وبلغت نسبة نفقات التسيير إلى النفقات العامة 65.90% للفترة 1990الى 2011 في حين سجلت نفس النسبة للفترة 1990 الي 1999 ما يقارب 70% للتعرف بعدها اتجاه ومنحنى تنازلي لصالح نفقات التجهيز وصل إلى 63.1% في المتوسط في الفترة 2000-2011 بل انخفض إلى مستوى 52.9% سنة 2008.

أما فيما يتعلق بالقيم المطلقة فإن مبالغ نفقات التسيير تبقى في تزايد مستمر بالرغم من اختلاف معدل النمو اذ ارتفعت من88800 مليون دج سنة 1999 ،856193 مليون دج سنة 2003، 797252مليون دج سنة2011. ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وارتفاع نتيجة ارتفاع أصنافها[1]. وبالأخص الشق الجاري من ميزانية الدولة بسبب العديد من العوامل أهمها الأعباء العامة للدولة خاصة بعد العشرية السوداء والزيادة المعتبرة في الأجور (صب المخلفات كان بشكل أكبر في سنة 2012).

ضف إلى ذلك قرار التسديد المسبق للمديونية الخارجية

3) نفقات التجهيز: (GI) وتسمى أيضا "نفقات التجهيز" وكذلك "النفقات الرأسمالية" ويعنى هذا النوع من الإنفاق بتكوين وتحصيل رأس المال لثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية، فهو بذلك يشمل الإنفاق على البنية الأساسية والمشروعات العامة وكذا كل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص .[2]

[1] العرية العجال، ومحمد يعقوبي، مقال بعنوان تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5 ، ديسمبر 2016، ص207.

[2] هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،ص27.

الجدول رقم (04): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1971-2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	التجهيز نفقات	السنة	التجهيز نفقات	السنة	التجهيز نفقات
1971	2,254	1986	40,663	2001	357,395
1972	2,832	1987	40,216	2002	452,93
1973	3,719	1988	43,5	2003	567,414
1974	4,002	1989	44,3	2004	640,714
1975	5,412	1990	47,7	2005	806,905
1976	6,948	1991	58,3	2006	1015,144
1977	10,191	1992	144	2007	1434,638
1978	12,531	1993	185,21	2008	1973,276
1979	13,425	1994	235,926	2009	1946,311
1980	17,227	1995	285,923	2010	1807,862
1981	23,45	1996	174,013	2011	1974,363
1982	34,449	1997	201,641	2012	2275,539
1983	40,434	1998	211,884	2013	1892,595
1984	41,326	1999	186,987	2014	2501,442
1985	45,181	2000	321,929	2015	3039,322
				2016	2711,93

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية 1962-2011

- Ministère des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques.

الشكل رقم(04): تطور نفقات التجهيز بالجزائر خلال الفترة(1971_2016)

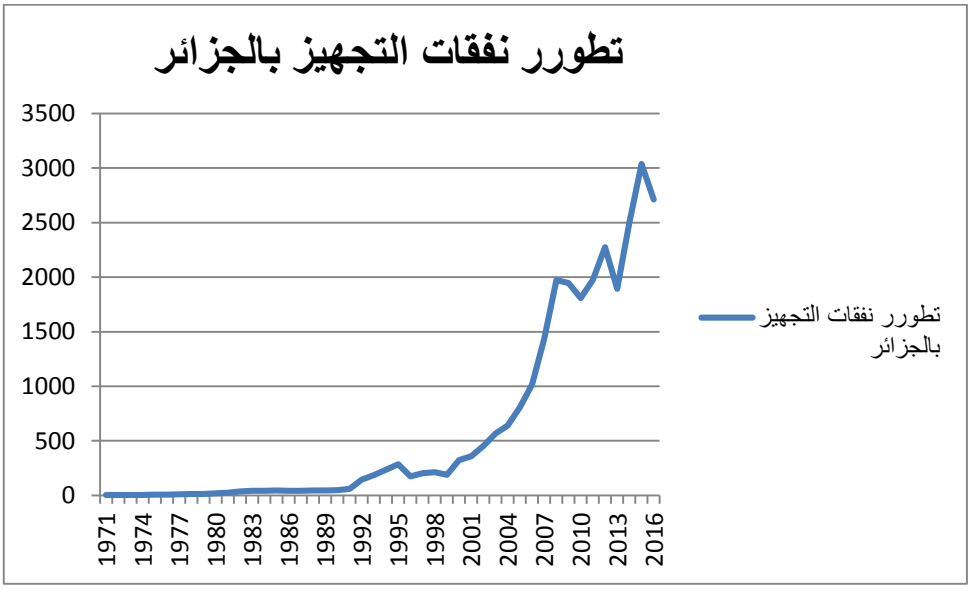

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

قامت الجزائر خلال الفترة بتطبيق الأسلوب الاشتراكي سنة 1971 (التخطيط المركزي) هذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع

نفقات التجهيز خلال هذه الفترة بنسب12.4% بسبب إتباع الجزائر استراتيجية الصناعة المصنعة والتي تهدف إلى التخلص بأسرع وقت من التبعية التقنية، بالإضافة إلى تأميم النفط بنسبة 51% والغاز الطبيعي.

أما الفترة (1977–1979) فهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول حيث بلغت نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة حوالي 40.56%. كما عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا ملحوظا كذلك خلال الفترة (1880–1984) والتي مثلت مرحلة للشروع في المخطط الخماسي (1985–1989) بالإضافة إلى اتجاه الدولة نحو إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية. وانطلاقا من سنة 1986عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي ما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبالتالي انخفاض النفقات العامة من 34.27% إلى 32.12% سنة (1985–1987)، وهذا راجع إلى انخفاض نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة من 45% إلى 38.68% سنة 1987. وابتداء من سنة 1988 عرفت نفقات التجهيز انخفاضا ملحوظا كذلك بسبب انتقال الدولة إلى اقتصاد السوق. أما خلال الفترة (1990–1996) أخذت هذه النفقات حصة أقل من المتوسط كونها لم تتجاوز حد 42 %جراء الأوضاع المتردية في البلاد، والتي تطلبت استغلال حصيلة ما كان من المفروض استثماره في أوجه أخرى للإنفاق. كما عرفت الفترة (1967–2000) تراجعا كبيرا كذلك في بالنسبة للنفقات التجهيز حيث قدرة ب 875.739 مليار سنة 1998 وذلك بسبب الوضعية المتشنجة في البلاد وعدم استقرار أسعار النفط. بعدها بدأت نفقات التجهيز بالارتفاع سنة (2001–2004) لمباشرة مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي. أما المرحلة (2005–2015) هي الأخرى شهدت ارتفاعا في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز لتمويل أضخم المخططات التنموية، والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (2015–2019)[1].

اليد العاملة: (L) عرف عدد السكان النشطين تطورات مسترة كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] معط الله أمال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، دفعة 2014– 2015، ص269.

الجدول رقم (05): تطور السكان النشيطين في الجزائر خلال الفترة (1971-2016)

السنة	السكان النشيطين	السنة	السكان النشيطين	السنة	السكان النشيطين
1971	3256402,7	1986	5254294,1	2001	8568221
1972	3344725,3	1987	5443833,6	2002	8665273
1973	3435522,1	1988	5641406,7	2003	8762325
1974	3533609,9	1989	5846211,6	2004	9469946
1975	3641604,1	1990	6057761,3	2005	9492508
1976	3747103,2	1991	6270244,2	2006	10109645
1977	3863728,5	1992	6489327,6	2007	9968905
1978	3990305	1993	6714645,2	2008	10315000
1979	4124849,5	1994	6946320,2	2009	10544000
1980	4266311,3	1995	7184357,5	2010	10812000
1981	4408470,3	1996	7417876,1	2011	10662000
1982	4561139,9	1997	7659122,8	2012	11423000
1983	4723214,8	1998	7905843,7	2013	11964000
1984	4894222,2	1999	8153647	2014	11453000
1985	5073856,2	2000	8690855	2015	11932000
				2016	12117000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الشكل البياني رقم (05): تطور السكان النشيطين بالجزائر خلال الفترة (1971-2016)

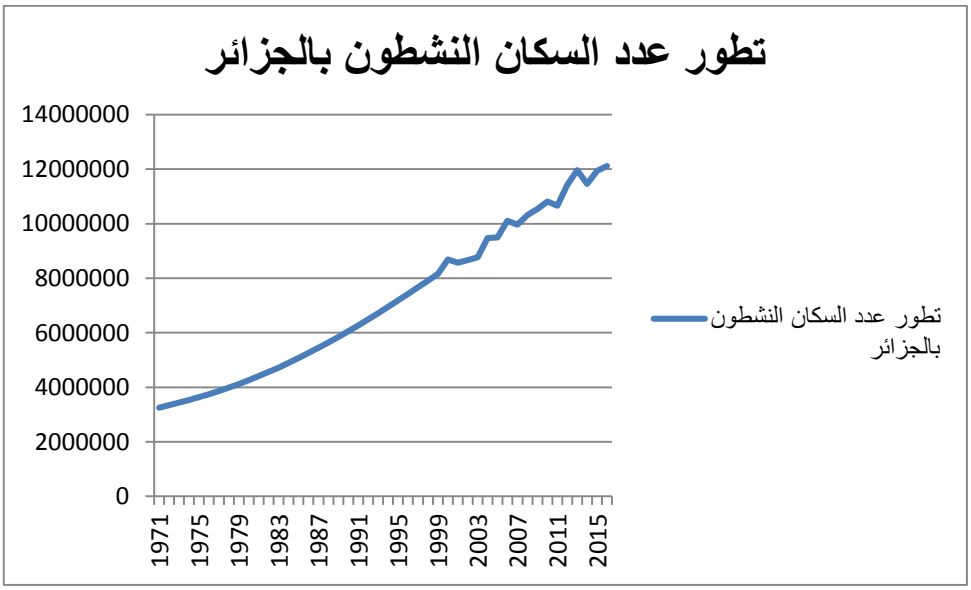

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 1970 و1985 تميزت بنمو بطيء في حجم الفئة النشطة ولكن منذ 1986 تميزت بارتفاع ملحوظ في معدلات نموها إلى غاية سنة 2000. ولكن

منذ 2001 عادت للتراجع ثم تزيد بمعدلات متباطئة. وبالتالي يمكن أن نميز من خلال البيان بين ثلاثة فترات لدراسة تطور السكان النشطين في الجزائر.

الفترة الأولى: تبدأ من سنة1971 إلى غاية 1985 تميزت هذه الفترة بسرعة نمو بطيء لحجم الفئة النشطة وترجع هذه الوضعية إلى جملة من الأسباب منها:

- مجانية التعليم وحث الدولة الأفراد على التعلم مما أدى إلى ارتفاع معدا الالتحاق بالتعليم والتدريب والتكوين.
- ضعف مشاركة المرآة في النشاط الاقتصادي واهتمامها بالشؤون المنزلية.

الفترة الثانية: انطلقت من 1986 إلى غاية سنة 2000 تميزت هده الفترة بنمو سريع لحجم الفئة النشطة حيث وصل عدد السكان النشطين (5254294.1) سنة 1986 حوالي ليصل إلى (8665273) سنة 2000 أي بمتوسط 43.66%.

ويعود هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

- تغير دور المرأة في الجزائر وولوجها في سوق الشغل.
- النمو السكاني خلال فترت السبعينات

الفترة الثالثة: لا تختلف كثيرا عن الفترة السابقة وامتدت من 2001 إلى يومنا هذا لكن الزيادة في الفئة النشطة شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث انخفضت خلال الثلاث سنوات الأولى، ثم عادت لترتفع في حدود متوسط قدره44.13% كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل. وهذا الارتفاع راجع لنفس أسباب الفترة السابقة، بالإضافة إلى ظاهرة التسرب من الجهاز التربوي والتوجه نحو سوق الشغل.[1]

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

لغرض التعمق في تحديد طبيعة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر قمنا بدراسة قياسية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL، حيث تم اختبار العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات المفسرة له بما فيها الإنفاق الحكومي، وذلك باستخدام ثلاث نماذج.

[1] دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد_ تلمسان–، دفعة 2012–2013، ص 184.

أولا: منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

تعتبر هذه المنهجية من المناهج الحديثة والتي طورها كل من. Pesaran et Al (2001)، (1997) Pesaran، Shinand and Sun (1998)، ويتميز هذا الاختبار بإمكانية تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو مزيج بينهما، بشرط أن لا تكون مستقرة من الدرجة الثانية I(2).

كما أن اختبار الحدود الذي يعتمد عليه نموذج ARDL يتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية التي بها عدد قليل من المشاهدات مقارنة بالطرق المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engel-Granger ذات المرحلتين، أو اختبار Johansen.

يأخذ نموذج ARDL عددا كافيا من فترات التباطؤ للحصول على أفضل مجموعة بيانات، كما أنه يفصل بين تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وتعد المعلمات المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل Engel-Granger (1987)، طريقة Johansen (1988) وطريقة Johansen-Juselius (1990) . كما أن النموذج يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، ويمكن الاعتماد على اختبارات التشخيص بشكل كبير، لهذا يعتبر نموذج ARDL ملائما لحجم العينة في هذا البحث والتي بلغت 45 مشاهدة خلال الفترة 1971-2016.

ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في نموذج ARDL قدم Pesaran وآخرون (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وعرفت هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود (Bound testing approach)، ويرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج التالية:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3$$

مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3$$

يتم الاختبار بالاعتماد على إحصائية فيشر F ويتم اتخاذ القرار على النحو التالي:

إذا كانت قيمة فيشر F أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، وإذا كانت قيمة فيشر F أقل من الحد السفلي للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرض

العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة F بين القيمتين العليا والدنيا فإنه لا يمكن اتخاذ قرار القبول أو الرفض للفرضية الصفرية.

في حالة وجود علاقة التكامل المشترك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model) التالي:

$$\Delta(Y_t) = \alpha_0 + \gamma Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث يمثل γ معامل تصحيح الخطأ والذي يمثل سرعة تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير عند الاتجاه إلى التوازن في الأجل الطويل.

البرامج المستخدمة:

- برنامج الإكسال: وذلك لإدراج عينة الدراسة
- برنامج الايفيوس: لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وتقدير النموذج الأمثل

ثانيا: نموذج الدراسة

لتحديد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر سيتم تقدير ثلاث نماذج قياسية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL وهذه النماذج كالتالي:

النموذج الأول:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 G_t + \beta_2 L_t + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 GI_t + \beta_2 L_t + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 GC_t + \beta_2 L_t + \varepsilon_t$$

حيث:

GDP_t: يمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

G_t: يمثل الإنفاق الحكومي؛

GC_t: يمثل نفقات التسيير؛

GI_t: نفقات التجهيز؛

L_t: القوة العاملة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

بعد التطرق لمفهوم الإنفاق العام وأثاره على النمو الاقتصادي وكذا إلى تطور هذا المتغير في الجزائر خلال فترة الدراسة سيتم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة القياسية لمحاولة الكشف عن الآثار المحتملة التي يلعبها الإنفاق العام وكذا أثار نفقات التسيير والتجهيز عن النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: نمذجة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

أولا: اختبار جذر الوحدة

الغرض من اختبار جذر الوحدة هو معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة. حيث اعتمدنا على اختبار فيليب بيرون (PP)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
		GDP	G	L
With Constant	t-Statistic	-0.0899	2.4745	4.1560
	Prob.	***0.9442***	***1.0000***	***1.0000***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9901	-0.2399	-2.8176
	Prob.	***0.1462***	***0.9901***	***0.1988***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6719	3.7744	8.4325
	Prob.	***0.8575***	***0.9999***	***1.0000***
		n0	n0	n0
	At First Difference			
		d(GDP)	d(G)	d(L)
With Constant	t-Statistic	-12.7828	-6.3947	-10.8705
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-30.2392	-7.5449	-24.5632
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.8478	-5.8029	-5.6068
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر من خلال اختبار فيليب بيرون الموضح في الجدول رقم (06) أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرض عند الفرق الأول لهذه المتغيرات، ومنه فإن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1) .

بناء على هذه النتيجة فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews9 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الأول

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
8.59	الحد الأدنى I(0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I(1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر من الجدول رقم (07) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي بالإضافة لمتغير العمل هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنيه في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5% و10%.

ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike، حيث تم اختيار أقصى عدد فترات للإبطاء بـ 4 فترات وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج الأمثل والمتمثل في: ARDL (4,2,4) والشكل التالي يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (06): يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الأول

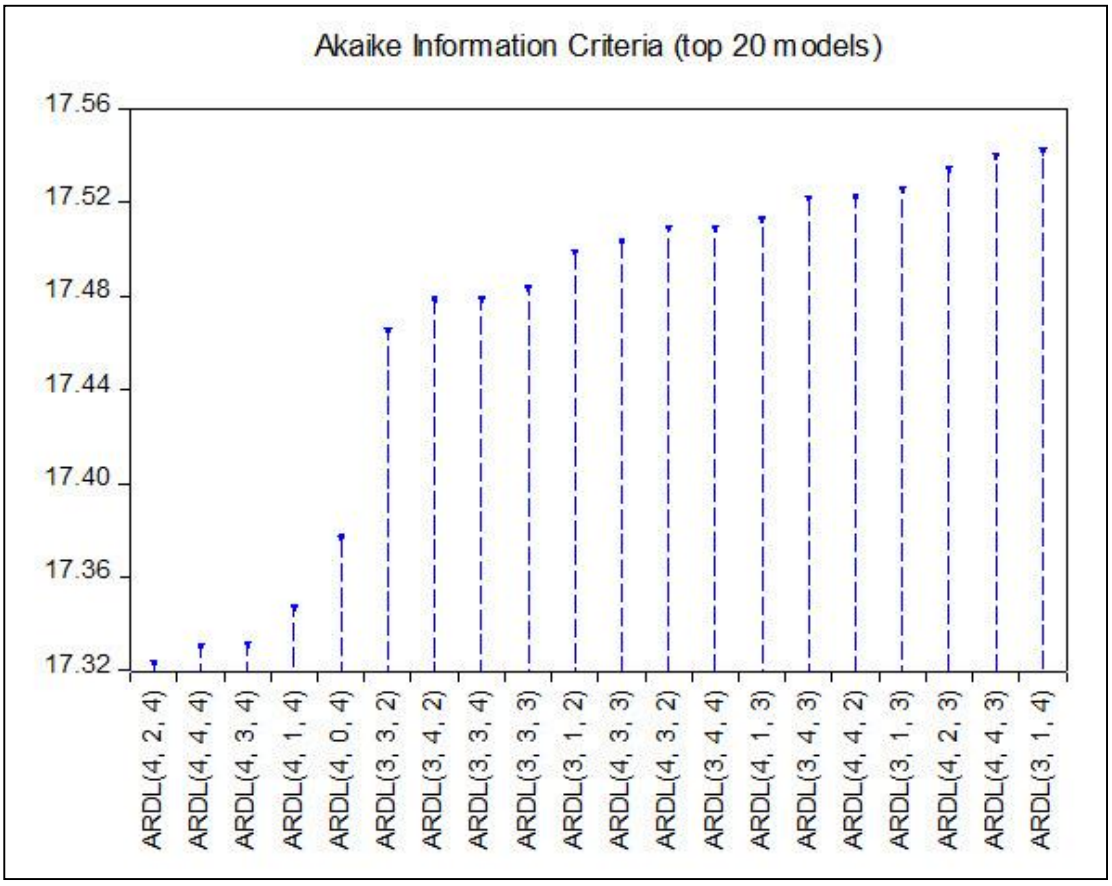

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

بناء على نموذج ARDL (4,2,4) تم تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، والجدول رقم (07) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم: (08): نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الأول (01)

المتغير	B	Prob	الملاحظة
α	−1582.20	0.004	معنوي عند 5%
G	1.372	0.000	معنوي عند 5%
L	0.0002	0.062	معنوية عند 10%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

النموذج المقدر:

$$GDP = -1582.20 + 1.372G + 0.0002L$$

يظهر الجدول رقم (08) أن القيمة المقدرة للثابت α بلغت 1582.204- والقيمة الاحتمالية المرافقة لها هي 0.0042، ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

كما يتضح أيضا أن معلمات النموذج مقبولة اقتصاديا حيث أن:

- القيمة المقدرة لـ β_1 تساوي 1.372 وبقيمة احتمالية 0.000 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.372 وحدة.
- القيمة المقدرة لـ β_2 تساوي 0.0002 وبقيمة احتمالية 0.062 ما يعني أنها غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

المطلب الثاني: نمذجة أثر نفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي

أولا: اختبار جذر الوحدة

بنفس المنهج المتبع لتقدير النموذج الأول، تم الاعتماد على اختبار فيليب بيرون (PP) لاختبار وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثاني

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
		GDP	GI	L
With Constant	t-Statistic	-0.0899	1.9689	4.1560
	Prob.	***0.9442***	***0.9998***	***1.0000***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9901	-0.4934	-2.8176
	Prob.	***0.1462***	***0.9803***	***0.1988***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6719	3.1560	8.4325
	Prob.	***0.8575***	***0.9994***	***1.0000***
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(GDP)	d(GI)	d(L)
With Constant	t-Statistic	-12.7828	-6.0455	-10.8705
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-30.2392	-6.8064	-24.5632
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.8478	-5.6542	-5.6068
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر من خلال اختبار فيليب بيرون الموضح في الجدول رقم (09) أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرض عند الفرق الأول لهذه المتغيرات، ومنه فإن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1) .

بناء على هذه النتيجة فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews9 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثاني

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
6.82	الحد الأدنى I(0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I(1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر من الجدول رقم (10) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التجهيز بالإضافة لمتغير العمل هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنيه في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5% و10%.

ثالثا: تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الثاني:

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike، حيث تم اختيار أقصى عدد فترات للإبطاء بـ 4 فترات وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج الأمثل والمتمثل في: ARDL (4,4,1) والشكل التالي يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (07): يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الثاني

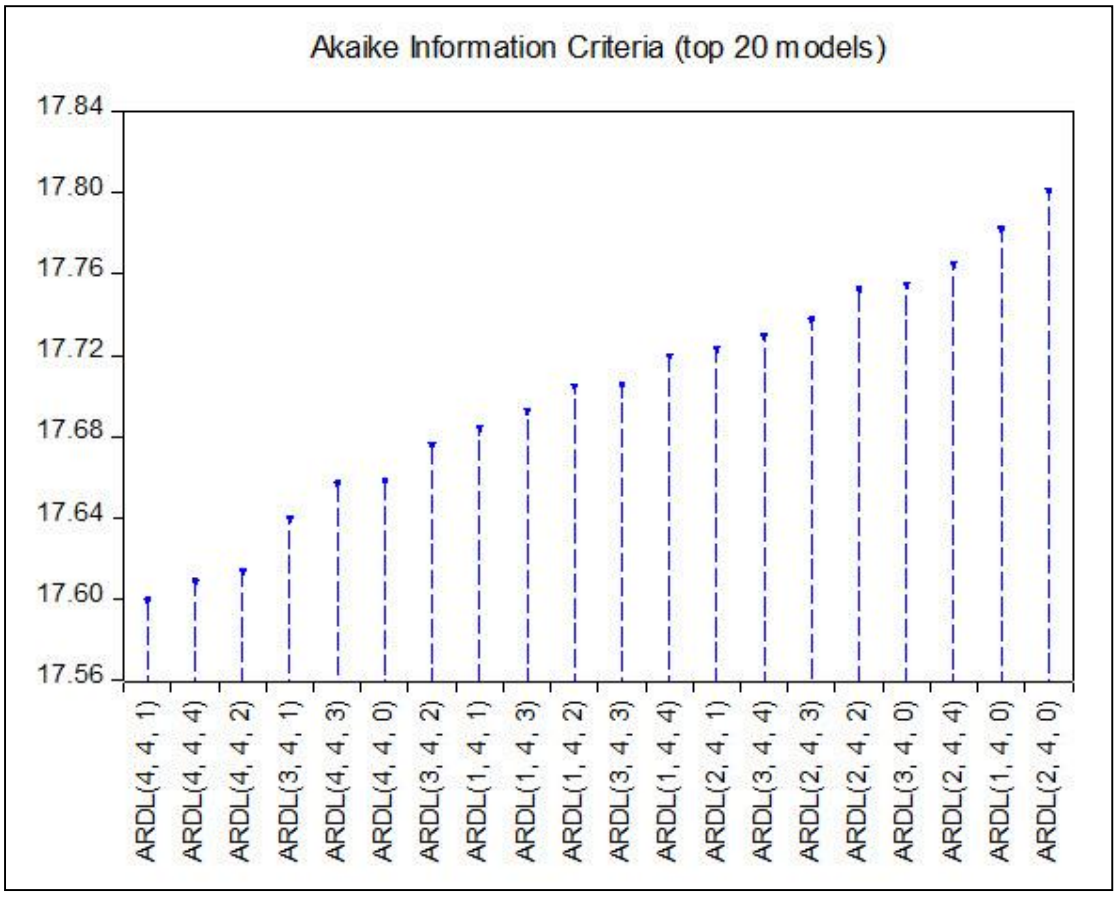

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

بناء على نموذج ARDL(4,4,1) تم تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، والجدول رقم (11) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم (11): نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الأول 1(01)

المتغير	B	prob	الملاحظة
α	−2427.035	0.0003	معنوية
GI	4.23	0.000	معنوية
L	0.0004	0.0001	معنوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

النموذج المقدر:

$$GDP = -2427.035 + 4.23GI + 0.0004L$$

يظهر الجدول رقم (12) أن القيمة المقدرة للثابت α بلغت 1582.204− والقيمة الاحتمالية 1المرافقة لها هي 0.0042، ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

كما يتضح أيضا أن معلمات النموذج مقبولة اقتصاديا حيث أن:

- القيمة المقدرة لـ β_1 تساوي 4.23 وبقيمة احتمالية 0.000 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%. وبالتالي فإن الزيادة في نفقات التجهيز بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 4.23 وحدة.
- القيمة المقدرة لـ β_2 تساوي 0.0004 وبقيمة احتمالية 0.0001 ما يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

المطلب الثالث: نمذجة أثر نفقات التسيير على الناتج المحلي الإجمالي

أولا: اختبار جذر الوحدة

بنفس المنهج المتبع لتقدير النموذجين السابقين، تم الاعتماد على اختبار فيليب بيرون (PP) لاختبار وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثالث، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثالث

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
		GDP	GC	L
With Constant	t-Statistic	-0.0899	1.6979	4.1560
	Prob.	***0.9442***	***0.9995***	***1.0000***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9901	-0.6138	-2.8176
	Prob.	***0.1462***	***0.9732***	***0.1988***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6719	2.8360	8.4325
	Prob.	***0.8575***	***0.9985***	***1.0000***
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(GDP)	d(GC)	d(L)
With Constant	t-Statistic	-12.7828	-5.2908	-10.8705
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-30.2392	-5.9673	-24.5632
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-11.8478	-4.7947	-5.6068
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر من خلال اختبار فيليب بيرون الموضح في الجدول رقم (12) أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرض عند الفرق الأول لهذه المتغيرات، ومنه فإن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1) .

بناء على هذه النتيجة فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews9 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الثالث

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
2.07	الحد الأدنى I(0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I(1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر من الجدول رقم (13) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أصغر من الحد الأدنى ومنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي ونفقات التسيير بالإضافة لمتغير العمل ليست متكاملة فيما بينها، ولا تحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5% و10%.

وبالتالي سنقوم بإدخال اللوغاريتم على المتغيرات الأصلية للحصول على العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. ونقوم بتقدير النموذج الرابع التالي:

$$\log(GDP_t) = \alpha + \beta_1 \log(GC_t) + \beta_2 \log(L_t) + \varepsilon_t$$

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الرابع بالاعتماد على برنامج Eviews9 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج الرابع

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
4.61	الحد الأدنى I(0)	4.13	3.1	2.63
	الحد الأعلى I(1)	5	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

يظهر من الجدول رقم (14) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ولوغاريتم نفقات التسيير بالإضافة للوغاريتم متغير العمل هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنيه في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1%، 5% و10%.

ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike ، حيث تم اختيار أقصى عدد فترات للإبطاء بـ 4 فترات وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج الأمثل والمتمثل في: ARDL(3,1,1) والشكل التالي يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (08): يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج الثالث

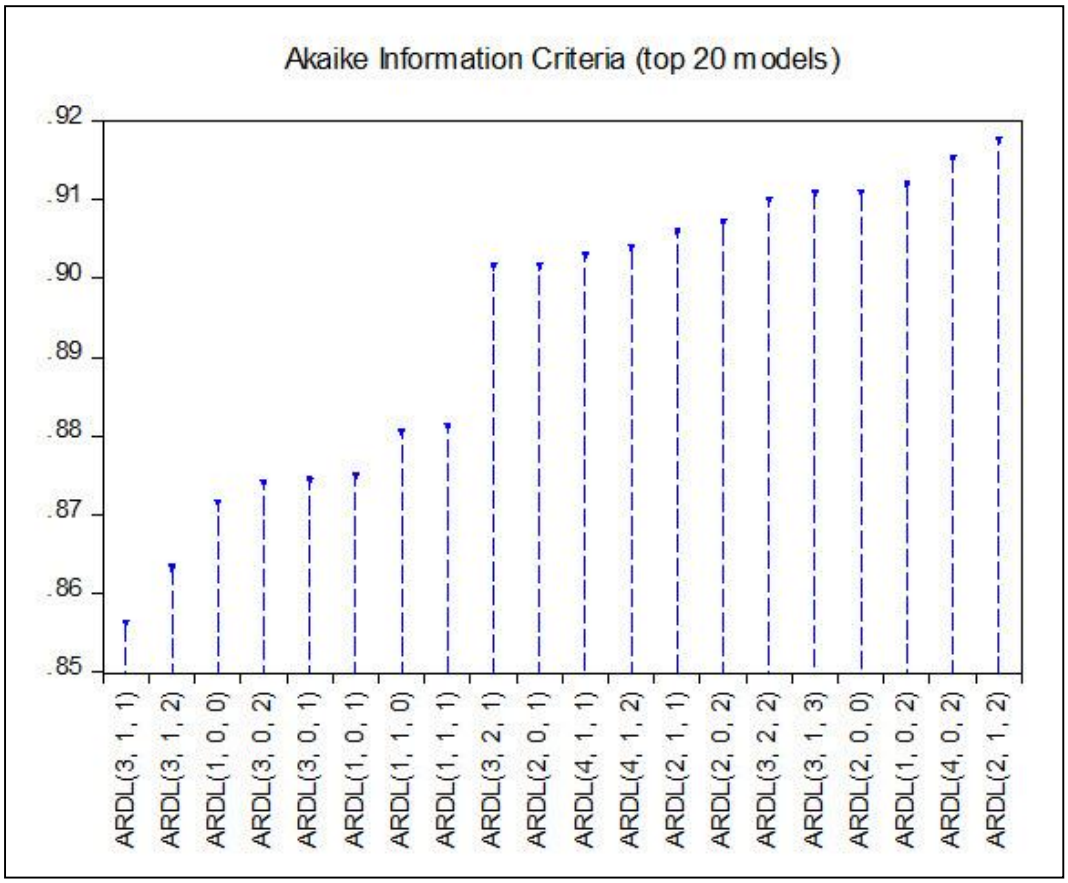

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

بناء على نموذج ARDL(3,1,1) تم تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، والجدول رقم (15) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم: (15): نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج الرابع

المتغير	B	Prob	الملاحظة
α	−44.63	0.0594	معنوية عند 10%
GC	0. 305	0.320	غير معنوية
L	3.170	0.0502	معنوية عند 10%

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

النموذج المقدر:

$$GDP = -44.63 + 0.0305GC + 3.170L$$

يوضح الجدول رقم (15) أن:

- القيمة المقدرة للثابت α بلغت $44.63-$ وقيمتها الاحتمالية 0.059 مما يدل على أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.
- القيمة المقدرة لـ β_1 تساوي 0.305 وبقيمة احتمالية 0.32 ما يعني أنGC غير معنوية احصائية عند مستوى معنوية 10%.
- القيمة المقدرة لـ β_2 تساوي 3.170 وبقيمة احتمالية 0.052 ما يعني أن L معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

النتائج:

من خلال الدراسة القياسية لأثر هيكل الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نستنتج أن:

– للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل.

– لنفقات التجهيز والعمالة تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل حيث أن الزيادة في نفقات التجهيز بوحدة واحدة. تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 4.23 وحدة. وزيادة العمالة بوحدة واحدة تزيد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0004 وحدة

– ومن جهة أخرى لم يظهر أي تأثير لنفقات التسيير على الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لأثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي، اتضح بأن لكل من الإنفاق الحكومي بصفة عامة ونفقات التجهيز أثر على الناتج المحلي الإجمالي؛ فبزيادتهما يزيد معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي حدوث انتعاش في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل ذلك وجب على الحكومة الجزائرية إعطاء أولوية كبيرة للإنفاق الحكومي بصفة ولنفقات التجهيز وكذا الاهتمام بكفاءتهما وفعاليتهما. باعتبارهما عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

منذ الاستقلال والجزائر تسعى لتحقيق نمو اقتصادي مقبول ومصحوب بتنمية مستدامة؛ من خلال اعتمادها على السياسة الانفاقية لتحقيق اغراض السياسة الاقتصادي؛ وذلك عن طريق تسخير كافة الامكانيات البشرية والمالية والمتمثلة في البرامج الضخمة التي وفرتها لذلك، الا انها ولحد الان لم ترقى الى المستويات التي وصلت لها بعض الدول في ظرف قصير، مثل جنوب آسيا، بالرغم من الإمكانيات التي تتميز بها الجزائر من حيث المساحة والكثافة السكانية مقارنة بهذه الدول.

كان هدف هذه الدراسة هو توضيح تأثير الانفاق الحكومي وتقسيماته (نفقات التجهيز، نفقات التسيير) بالإضافة الى عنصر العمل على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين (1971-2016)، وذلك بالاعتماد على منهج ARDL.

وعليه يمكن التطرق لأهم النتائج المتوصل اليها:

- ✓ وجود علاقة تأثير ايجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع الرؤية الكنزية.
- ✓ يبقى اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية المسخرة لذلك؛ بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن مواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن التوسع في الانفاق العام، ما يؤدي الي زيادة الواردات لتحقيق التوازن بين جانب العرض والطلب، وهذا ما يساهم في تقليل فعالية الانفاق العام؛ من خلال انخفاض مضاعف الإنفاق العام.
- ✓ لنفقات التجهيز تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل؛ فهذه النفقات تعتبر مؤشرا على حجم الاستثمار العام وبالتالي فهي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ وذلك من خلال دورها المكمل لاستثمارات القطاع الخاص، وهذا الأثر الايجابي يرجع في معظمه إلى المشاريع الاستثمارية العامة لتطوير البنية التحتية للبلاد والتي تظهر نتائجها على المدى الطويل.
- ✓ لم يسجل اي تأثير لنفقات التسيير على نمو الناتج المحلي الاجمالي، رغم ضخامة المبالغ المخصصة لهذا النوع من النفقات، والتي كانت في مجملها عبارة عن أجور المستخدمين ونفقات تحويلية.

التوصيات:

يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نوجزها في ما يلي:

- ✓ ضرورة التحسين والرقي بفاعلية برامج الانفاق العام وذلك بالاعتماد على معايير حديثة لتفعيل الاداء وتعزيز عنصر الرقابة ،كونها من اهم اسباب رشادة الانفاق الحكومي وتحقيقه لأهدافه المرغوبة على مختلف الاصعدة.
- ✓ المواءمة بين معدلات نمو الانفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لتفادي حدوث خلل في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي؛ ما يؤدي الى زيادة الواردات لتزايد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.
- ✓ نظرا للارتباط القوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، فلابد من تنويع مصادر الايرادات كون ان الاعتماد على قطاع المحروقات يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.
- ✓ الحد من الزيادة في نفقات التسيير الخاصة بالأجور والرواتب للحد من الضغوط التضخمية ؛ وذلك عن طريق تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص .
- ✓ مراعات مبدا ترشيد الانفاق الحكومي بداية بتخفيض نفقات التسيير و الاهتمام بكفاءة وفاعلية هدا النوع من النفقات عوض التركيز على حجمها فقط.
- ✓ اعطاء اولوية كبيرة لنفقات التجهيز باعتبارها العامل الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية وكذا الاهتمام بكفاءتها وفعاليتها وتوجيهها نحو القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني والتي تمكنها من المساهمة في الرفع من معدلات النمو.

آفاق الدراسة:

وفي أعقاب النتائج المتوصل اليها يمكننا تقديمافاق مستقبلية للبحث:

- ✓ اقتراح نموذج عام للنمو الاقتصادي يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية؛ ما يبين الاهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على اجمالي الناتج المحلي.
- ✓ الاهتمام بتحسين الادارة المالية، اي ما يسمى حاليا بالحوكمة المالية؛ وذلك بالاعتماد على نماذج قياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بينها و بين النمو الاقتصادي.
- ✓ البحث في سياسة الانفاق الحكومي واثرها على التنمية الاقتصادية– دراسة مقارنة بين الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الاسلامي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

أ-الكتب

01. أحمد رمضان نعمة الله، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، سنة 2002/ 2003.

02. حسن محمد القاضي، **الإدارة المالية العامة**، الأكاديمية للتوزيع والنشر، 2014.

03. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر _ بيروت_ 1998.

04. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة للنشر _ الإسكندرية _ 2000.

05. عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع _ عمان_، ط 2010.

06. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية _ دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط الثالثة 2006.

07. فوزت فرحات، **المالية العامة. الاقتصاد المالي دراسة التشريع المالي اللبناني مقارنة مع بعض التشريعات العربية والعالمية**، منشورات الحلبي الحقوقية.

08. ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية**، ط 2012.

09. مجدي شهاب، **_ أصول الاقتصاد العام_ المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة..

10. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي نظرية مالية الدولة. السياسات المالية للنظام الرأسمالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1999.

11. محمد خصاونة، **المالية العامة _ النظرية والتطبيق _**، دار المناهج للنشر والتوزيع _ الأردن _، ط الأولى 1434هـ / 2014م .

12. نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد_ التحليل الجمعي _**، مؤسسة شباب الجامعية.

ب- الأطروحات والرسائل

01. أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2 محمد بن احمد، تخصص اقتصاد دولي، سنة 2015-2016

02. أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1996_2011)**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية _ غزة_، سنة 2013.

03. أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1996_ 2011)**، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية _ غزة_، سنة 2013.

04. آية دشوشة، بن زاوي خديجة، **أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية _ دراسة حالة الجزائر 2000/ 2015 _**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، سنة 2016_2017.

05. بشير خميرة، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980_ 2014** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في العلوم الاقتصادية، سنة 2015_2016.

06. حراث حنان، **أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (1990_ 2013)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس_ مستغانم_، سنة 2014-2015.

07. دحماني محمد أدرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد، جامعة أبوبكر بلقايد_تلمسان_، سنة 2012_2013.

08. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي _ دراسة حالة الجزائر (1970 / 2012)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، سنة 2013 / 2014

09. كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001_2009)**، مذكر مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم _الجزائر_، سنة 2009_2010.

10. معطاالله أمال، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان"، سنة 2014- 2015

11. نسيمة ثابت، **دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 _2014)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، سنة 2015 _ 2016.

12. هاجر سلاطني، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

ج- **المجلات والدوريات**

01. بربار نور الدين، **مقال بعنوان أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي، دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة(1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والحاسبية والإدارية، العدد 7، جامعة البليدة 2، -الجزائر-، جوان 2017.

02. بوالكور نور الدين، **مقال بعنوان تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في إطار السببية والتكامل المشترك، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد7، جامعة سكيكدة، أفريل 2017.

03. جهاد أحمد أبو السندس وسليمان أحمد اللوزي، **مقال بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأردنخلال الفترة (1999_ 2013)**، مجلة دولية محكمة، العدد 22، قسم العلوم الاقتصادية، جوان 2017، ص 10.

04. حمة عمير، جمال سالمي، **مقال بعنوان أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970_ 2015)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار _ عنابة_.

05. رزاري نور الدين، جابة أحمد، **مقال بعنوان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 10، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار _ عنابة_، سنة 2017.

06. سالم عبد الله محمد باسويد، **مقال بعنوان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصاديفي اليمن خلال المدة 1990_ 2014م** ، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية ولاجتماعية، العدد (16) المجلد (17) كلية العلوم الإدارية _ قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الأندلس 1424 _ 2003.

07. سليم سليمان الحجايا، محمد خليل عدينات، مقال بعنوان الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985_2014)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 02، المجلد 04، الجامعة الأردنية، سنة 2017.

08. عتو شارف، **حدو محمد، مقال بعنوان تحليل أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة(2000_2014)**، مجلة المالية والأسواق، العدد 05، مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية(ديناميكس)، جامعة عبد الحميد بن باديس _ مستغانم، سبتمبر 2016.

09. عدنان عقيل سعد، سعيد محمود الطروانة، **مقال بعنوان السياسة المالية الاستنسابية وأثرها على النمو الاقتصادي فيالأردن خلال الفترة (1976_2011)**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، العدد 02، المجلد 03، الجامعة الأردنية، سنة 2016.

10. العرية العجال،ومحمد يعقوبي، **مقال بعنوان تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد5، ديسمبر 2016..

11. ماجد حسني صبيح، **مقال بعنوان تحليل أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996 _ 2014)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 72 _ 73، جامعة القدس المفتوحة، خريف 2010 شتاء 2016.

12. محمد بن عزة، أثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **2001 _ 2004**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، أبحاث المؤتمر الدولي، 11/ 12 مارس الموافق ل 29/ 30 ربيع الثاني 1434.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

01. Helmi Hamdi, Rashid Sbia (2013), **Dynamic relationships between oil revenues, governmentspending and economic growth in an oil dependent economy,** Journal of Economic Modelling, 35, 118_125.

02. Lahirushan, Gunasekara (2015), **The Impact of Government Expenditure on Economic Growth :A Study of Asian Countries**, International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industeial Engineering Vol : 09, No :09, 2015.

03. Manuchehr lrandoust (2019), **Wagner government spending and newlook at an old relationship,** journal of Policy Modeling, DoI : 10. 1016/j.jpolmod. 2019. 02. 003.

04. Gabriel Chipaumier (2014), **The Impact of Government Spending on Economic Growth : Case South Africa**, Mediterranean Journal of Sciences MCSER Publishing, Rome_Italy, Vol :05, No : 01, 2014.

05. WanissaSuanin (2015), **The Impact of Government in Thailand, Intrenational Conferenceon Trends in Economics**, Humanities and Management, 112_ 116, DOI : 10. 15242/ ICEHM. ED0315114, 2015

06. AL GifariHasnul (2015**), The Effect of Government Expenditure on Economic Growth : The Caseof Malaysia**, MPRA Paper, No. 71254, 2015.

07. JAMESL. Butkiewicz (2011**), Institutions and The Impact of Government Spending on Growth,** Journal of Applied Economic. Vol XIV, No : 02, 319_341, 2011.

الملاحق

الملحق رقم (1): مخرجات برنامج Eviews للنموذج الأول

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.595086	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

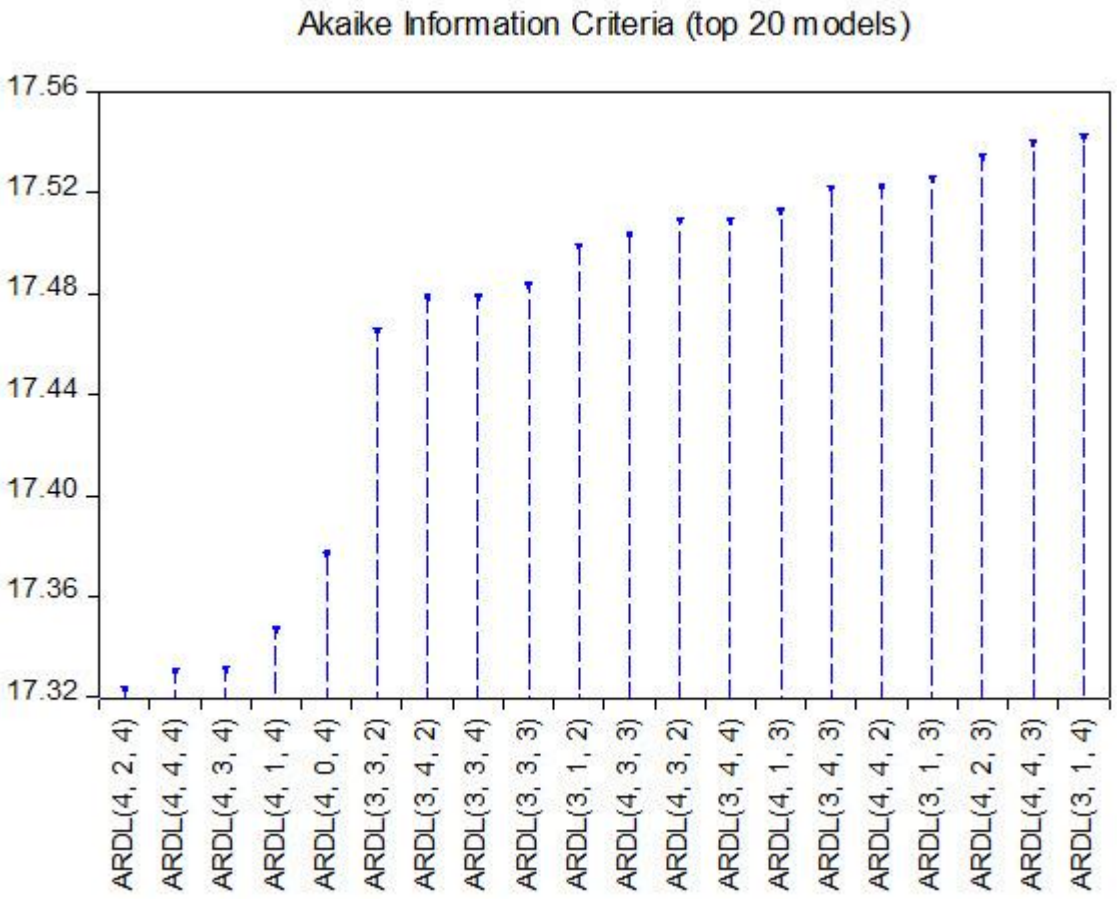

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/24/19 Time: 15:17
Sample: 1971 2016
Included observations: 42

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3208.534	1111.012	-2.887937	0.0073
GDP(-1)*	-2.027888	0.364786	-5.559123	0.0000
L(-1)	0.000458	0.000253	1.808597	0.0809
G(-1)	2.782597	0.566834	4.909019	0.0000
D(GDP(-1))	1.147830	0.334270	3.433843	0.0018
D(GDP(-2))	1.824030	0.325563	5.602698	0.0000
D(GDP(-3))	1.163873	0.355835	3.270827	0.0028
D(L)	0.004176	0.001585	2.633884	0.0134
D(L(-1))	0.002864	0.001952	1.467088	0.1531
D(G)	1.930323	1.418085	1.361218	0.1839
D(G(-1))	1.929567	1.249232	1.544602	0.1333
D(G(-2))	4.886133	1.659070	2.945104	0.0063
D(G(-3))	-3.669666	1.253053	-2.928580	0.0066

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L	0.000226	0.000116	1.940057	0.0622
G	1.372165	0.122797	11.17422	0.0000
C	-1582.204	508.7106	-3.110225	0.0042

EC = GDP - (0.0002*L + 1.3722*G -1582.2044)

الملحق رقم (2): مخرجات برنامج Eviews للنموذج الثاني

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.820591	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

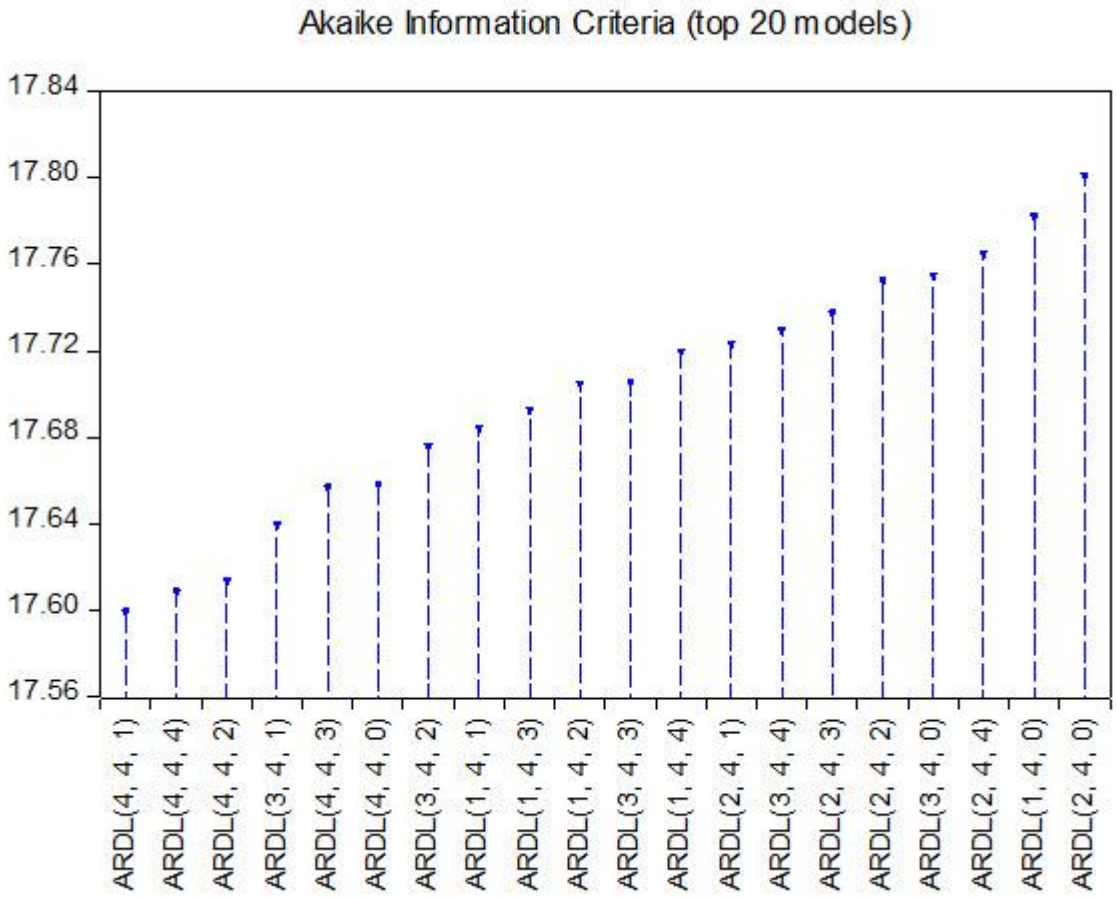

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GI	4.237027	0.346365	12.23286	0.0000
L	0.000468	0.000103	4.537197	0.0001
C	-2427.035	589.9046	-4.114283	0.0003

EC = GDP - (4.2370*GI + 0.0005*L -2427.0345)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/24/19 Time: 15:22
Sample: 1971 2016
Included observations: 42

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4546.343	1322.361	-3.438049	0.0017
GDP(-1)*	-1.873209	0.434151	-4.314649	0.0002
GI(-1)	7.936837	1.781513	4.455111	0.0001
L(-1)	0.000876	0.000268	3.268459	0.0027
D(GDP(-1))	0.900532	0.345557	2.606028	0.0141
D(GDP(-2))	0.848491	0.313097	2.709997	0.0110
D(GDP(-3))	0.447771	0.269249	1.663038	0.1067
D(GI)	6.624544	2.569709	2.577935	0.0151
D(GI(-1))	-3.220055	3.109964	-1.035400	0.3088
D(GI(-2))	3.372170	2.897006	1.164019	0.2536
D(GI(-3))	-11.73756	2.658707	-4.414762	0.0001
D(L)	0.003759	0.001449	2.594566	0.0145

الملحق رقم (3): مخرجات برنامج Eviews للنموذج الرابع

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.612093	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

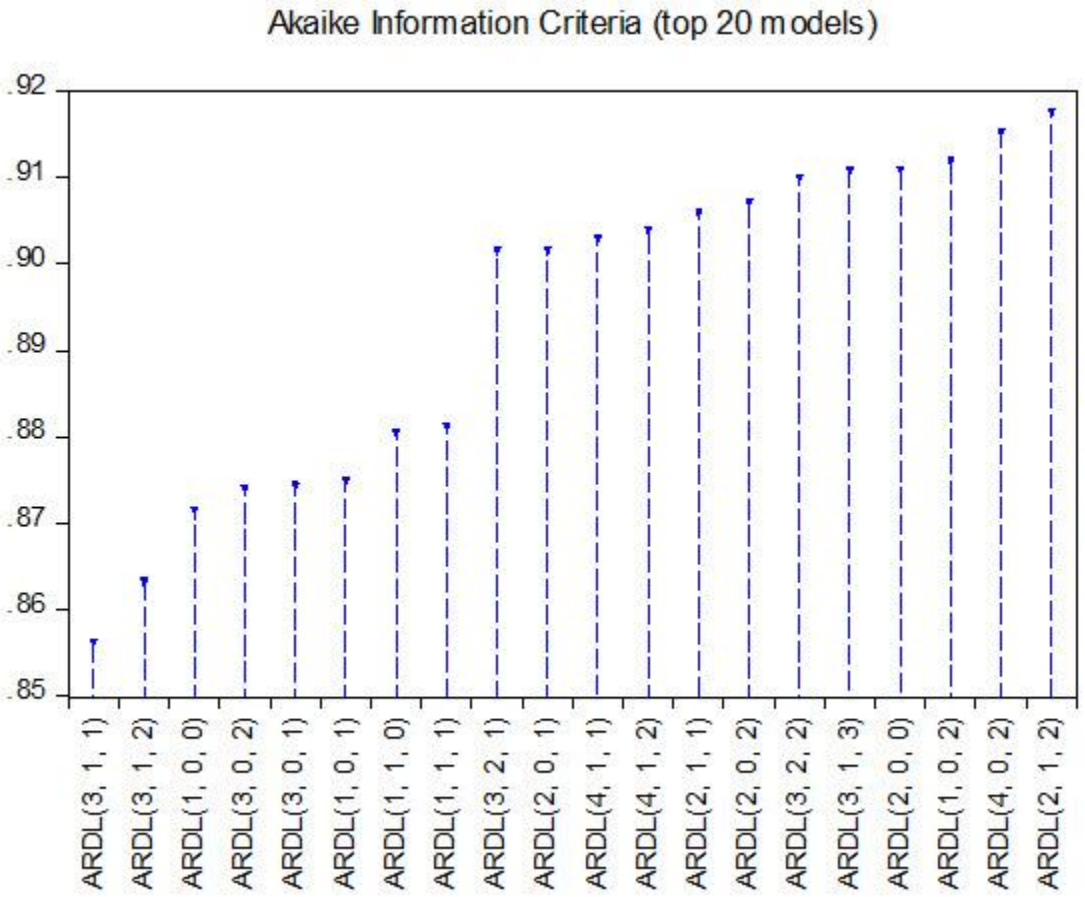

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: DLOG(GDP)
Selected Model: ARDL(3, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/24/19 Time: 15:25
Sample: 1971 2016
Included observations: 43

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-43.14646	24.17496	-1.784758	0.0830
LOG(GDP(-1))*	-0.966629	0.226485	-4.267951	0.0001
LOG(GC(-1))	0.294866	0.302517	0.974710	0.3364
LOG(L(-1))	3.064356	1.660578	1.845356	0.0735
DLOG(GDP(-1))	0.118168	0.192357	0.614313	0.5430
DLOG(GDP(-2))	0.307741	0.163851	1.878178	0.0687
DLOG(GC)	-0.304659	0.404584	-0.753018	0.4565
DLOG(L)	9.837693	3.160440	3.112761	0.0037

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(GC)	0.305046	0.302815	1.007366	0.3207
LOG(L)	3.170148	1.562745	2.028577	0.0502
C	-44.63601	22.90733	-1.948546	0.0594

EC = LOG(GDP) - (0.3050*LOG(GC) + 3.1701*LOG(L) -44.6360)

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1971-2016)

The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Algeria (1971-2016)

by: Benoualid Fatima; Cherif Cherifa **Director: Belaria Ahmed**

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي وتقسيماته على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل خلال الفترة (1671−2016)، وهذا من خلال الناتج المحلي الإجمالي. ولتقدير هذه العلاقة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL. حيث تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ثم التحقق من وجود تكامل بينها، وهذا لتقدير العلاقة بينها في الأجل الطويل.

وتوصلت هذه الدراسة من خلال النتائج التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الإنفاق العام ونفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين لم يتم تسجيل أي تأثير لنفقات التسيير على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الإنفاق الحكومي، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، النمو الاقتصادي، ARDL.

Abstract:

This study aimed at measuring a long run relationship and causality between government expenditure and economic growth in Algeria using the data from 1971-2016. The Autoregressive Distributed-lagged model (ARDL) was been used. Time series stability were tested and then checked for cointegration, in order to estimate their long-term relationship.

The results showed that both public expenditure and processing expenditures had a positive and significant effect on long-term economic growth, while there is no impact of management expenditure on economic growth.

Keywords:

Government expenditure, Investment expenditure, management expenditure, economic growth, ARDL.